

التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية

حسن حمدان العلكيم

أستاذ العلاقات الدولية،

قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات.

يتمتع الوطن العربي بإمكانات مادية وبشرية هائلة، إضافة إلى موقع استراتيجي، تؤهله لأن يلعب دوراً ريادياً في النظام الدولي المعاصر. وفي الوقت الذي تمتلك فيه دول عربية عدة مخزوناً هائلاً من النفط يشكّل ما نسبته نحو ٤٥ بالمئة من المخزون العالمي لهذه الثروة الناضبة، وتصل قيمة الاستثمارات العربية الخارجية إلى نحو ١٤٠٠ مليار دولار، يعاني عدد من الدول العربية من التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي، إذ يقدر عدد الأطفال العرب الذين لا يحصلون على مقاعد دراسية بنحو ٧٠ مليون طفل من أصل ٣٣٥ مليون نسمة، وتثقل الديون كاهل عدد آخر من الدول العربية، إذ يقدر إجمالي الدين العام العربي في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي.

إن التحديات التي يواجهها الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين كثيرة وجسيمة ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: مباشرة وغير مباشرة، وكلاهما يأخذان أشكالاً متعددة.

في هذا البحث سنستعرض تلك التحديات وأسبابها، بهدف دراسة وتشخيص الظواهر العامة التي يعاني منها الوطن العربي. ومن ناحية أخرى لا تدّعي هذه الدراسة أنها توصلت إلى حلول ناجعة لمعالجة هذه التحديات، لأن مثل هذه المهمة تحتاج إلى فريق عمل متكامل من حيث توافر الإمكانيات المادية والبشرية وتنوع التخصصات، لذا اقتصرَت الدراسة على مناقشة وتشخيص الظواهر بهدف إثارة النقاش وشحذ العقول وليس اقتراح الحلول.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أنه على الرغم من مساهمة العرب في التحولات الدولية التي شهدتها النظام الدولي كانت تداعيات تلك التحولات على الوطن العربي وخيمة، ولم يجن العرب من رياح التغيير التي اجتاحت العالم سوى زوابعها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي بهدف تأصيل مبدأ الحياد العاطفي في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية من ناحية، والمساهمة

الإيجابية في الارتقاء بالبحث العلمي في الوطن العربي من ناحية أخرى. كما اعتمدت الدراسة على مصادر علمية أولية وثانوية.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث فهي ليست فريدة من نوعها، بل مماثلة لما يواجهه الباحث العربي على وجه العموم، متمثلة في نقص المعلومة وعدم حياديته وكثرة النفاق السياسي والاجتماعي في الأدبيات العربية وعدم حيادية وموضوعية غالبية الأدبيات الأجنبية إضافة إلى هيمنة ثقافة المستعمر الغربي من ناحية والانقسامات الفكرية العربية وغياب ثقافة التسامح التي قادت إلى مزيد من الانقسام المجتمعي والاقتتال في حين آخر.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، وهي على النحو التالي: التحدي الحضاري، أزمة الهوية، قضايا التنمية والتخلف، تداعيات النظام الدولي «الجديد»، والتحدي الصهيوني.

أولاً: التحدي الحضاري

عمل المفكرون والباحثون في مجال العلوم الاجتماعية على فهم ظاهرة التحولات السياسية التي شهدتها العالم، إذ سعى كالفن توفلر إلى الربط بين العولة والثورة التكنولوجية، في حين تحدث آخرون، ك: جون جالبرت وماك لوهان عن مجتمع الوفرة والقرية الكونية، وذهب فرانسيس فوكوياما إلى أبعد من ذلك، عندما أشار إلى نهاية التاريخ وسيادة النموذج الغربي في الاقتصاد والسياسة، واستشرف صمويل هانتغتون في كتابه **صدام الحضارات**، صداماً محتملاً بين الحضارتين الشرقية والغربية^(١)، ويرى أن الصدام سيكون بين العالم الإسلامي بتحالفه مع الحضارة الكونفوشيوسية من ناحية، والمسيحية الغربية واليهودية من ناحية ثانية، كما تحدث الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن «الحرب الصليبية». وعلى الرغم مما أثير حول رؤية صمويل هانتغتون وتصريح الرئيس بوش من ردود أفعال مختلفة ومتباينة، فإن العقيدة الإسلامية قد أكدت ديمومة الاختلاف بين الإسلام والعقائد الأخرى في قوله تعالى ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٢)، وفي موضع آخر قال المولى عز وعلا: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(٣)، وخاطب المسلمين في قوله ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾^(٤). المراد من الإشارة إلى هذه الآيات هو التأكيد أن الصراع، كما أشار إليه هانتغتون، قائم بين الجانبين حتى لو لم يأخذ شكل الصدام العسكري، بيد أن الصراع ليس مقصوراً على الإسلام مع العقائد الأخرى، بل إن العلاقات الدولية، كما يرى هانز مورجنثا وأستاذ العلاقات الدولية، في جوهرها تقوم

(١) محمد أبو الإسعاد، أمريكا جذور الغزو والعولة (القاهرة: سيناء للنشر، ٢٠٠١)، ص ٩.

(٢) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة»، الآية ٨٢.

(٤) المصدر نفسه، «سورة المائدة»، الآية ٥١.

على الصراع بين أطراف مختلفة يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه على حساب الآخر حتى لو أخذت الطابع أو الشكل التعاوني. وفي حالة استيعاب حتمية الصراع، فإن المرء يَسْهُل عليه فهم الكثير مما يدور حولنا في هذا العالم الذي أصبح مع بداية القرن العشرين، بحكم ثورة الاتصال وثورة المعلومات، قرية صغيرة لا يستطيع أي طرف أن يعيش بمعزل عما يدور حوله.

ونظراً إلى حالة عدم التكافؤ السائدة بين الجانبين، فإن درجة تأثر الجانب الأضعف، وهم المسلمون والعرب خلال هذه الحقبة الزمنية من تاريخ البشرية، أكبر من درجة تأثير المسلمين في الغرب المسيحي. وعليه فإنه نتيجة للاتصال غير المتكافئ نلاحظ أن الأشكال المختلفة التي يأخذها الصراع بين الإسلام والغرب ترجح كفة الغرب بشكل واضح، وأن درجة التأثير نالت كثيراً من المعتقدات الدينية وأفرزت انقسامات فكرية شلّت حركة النهضة الإسلامية بل قضت عليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الإشارة هنا إلى الوسائل المختلفة التي تبنتها الدول الغربية في صراعها ضد الإسلام حتى لا تصبح الأمتان العربية والإسلامية قادرتين على مواجهة الحضارة الغربية.

١ - نشر الدعوات والتنظيمات السياسية التي تسعى إلى تحقيق أهداف القوى الغربية:

فقد شجعت الدول الغربية، ولا تزال، الطوائف والمذاهب الدينية والسياسية والتيارات الفكرية المتناقضة، كما يتضح في الحالة السياسية التي تعيشها دول عربية عدة، كالعراق ولبنان والسودان والجزائر وغيرها.

٢ - إثارة القوميات والشعوبيات المختلفة:

ويتضح ذلك في خطاب وجهه وزير المستعمرات البريطاني أورمبسي غور إلى رئيس الوزراء تشمبرلين يقول فيه: «إن سياستنا تهدف دائماً وأبداً إلى منع نمو الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي، وينبغي أن تكون كذلك، ففي السودان ونيجيريا، كما هو الحال في مصر ودول إسلامية أخرى، شجعنا وبصواب نمو القوميات المحلية التي تعد أقل خطراً من الوحدة الإسلامية».

ومن خلال استعراض التطورات السياسية في وطننا العربي اليوم سنلاحظ بجلاء استمرار هذه السياسة، إذ يتضح ذلك في دعم الغرب للأقليات الكردية في العراق والأمازيغ في الجزائر والموارنة في لبنان والانفصاليين في جنوب السودان من ناحية، وفي سيادة مفهوم الدولة القُطرية والنُظُم الإقليمية الفرعية على مفهوم الدولة القومية أو الأمة، وعلى حساب النظام الإقليمي العربي من ناحية ثانية.

٣ - عملت الدول الأوروبية على إدخال العلمنة إلى الوطن العربي، بهدف إيجاد أجيال مسلمة تؤمن بعقائد وأيديولوجيات غربية. وتكمن أهمية ذلك في ما أشار إليه هانز مورجنتاو عندما وصف القوة السياسية بأنها قدرة الدولة في السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم. في حين قسّم كار القوة السياسية إلى ثلاثة أصناف: أحدها التحكم في أفكار

وآراء الآخرين^(٥). وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الذي أنشأه نابليون في مصر اعتبر أول مؤسسة علمية غربية في الوطن العربي في العصور الحديثة. ويقول ألبرت حوراني في هذا الصدد إنه مع حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨ دخلت العالم العربي أفكار جديدة كانت بداية الإجراءات التثقيفية المكثفة بين الشرق والغرب والتي أمكن في أثنائها امتصاص الثقافة الأوروبية^(٦). ويرى طه حسين بأن التعليم عندنا قد أقمنا صرحه ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن التاسع عشر على النحو الأوروبي الخالص، ما في ذلك شك ولا نزاع، نحن نكوّن أبناءنا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية تكويناً أوروبياً لا تشوبه شائبة^(٧). ويضيف الدكتور إكرام العمري بأنه عندما وضعت المناهج في الجامعات العصرية في العالم الإسلامي لم يكن هناك بديل إسلامي لعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة... وغيرها، ودّرست الطلبة منذ نشأة هذه الجامعات الفكر الغربي، ونقلت إليهم نظريات العلماء الغربيين في هذه الحقول الخطيرة على أنها مسلمّات علمية^(٨). كما أن الجامعة الأمريكية في بيروت كانت تعرّف في بداية نشأتها بالكلية الإنجيلية (البروتستانتية) السورية، وأسسها البعثة التنصيرية الأمريكية. واليوم تنتشر فروع الجامعات الغربية في البلدان العربية كالفتح في الصحارى العربية. وإذا كانت قد جاءت كنتيجة حتمية لحركة عولمة التعليم الجامعي، فإنها ما كانت لتتم دون الحصول على مباركة أعلى المستويات على الصعيد السياسي في بلدانها، «كما أن نقل الخبرة الأكاديمية الأمريكية في ضوء الاعتبار الاستراتيجية لعالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ينطوي أيضاً على إعادة هندسة عقل الجيل العربي الجديد المعروف بعدائه الشديد للسياسات الأمريكية المغالية في عدوانيتها لكل من له علاقة بتلك الحوادث الدموية»^(٩).

٤ - استحدث الغرب في الماضي سلاحي التنصير والاستشراق، الذي نادى به القس الإسباني ريمون رول بعد فشل الحروب الصليبية، كما أشار إلى ذلك إدوين نلس في كتابه **ملخص تاريخ التنصير**، وأكدّه أرنتس ياركر^(١٠). فقد نادى ريمون رول بضرورة إيجاد كرسى للدراسات الشرقية الإسلامية في الجامعات الأوروبية، أو ما يعرف بالاستشراق بهدف تشويه الإسلام وتقديم الدراسات للمفكرين الغربيين بما يخدم المصالح الغربية ويحقق أهدافهم من ناحية، ويعمد إلى تشويه الفكر الشرقي بهدف التأثير في طلبة العلم من

(٥) أحمد سليم البرصان، «مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧)، ص ١١ - ١٢.

(٦) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939* ([New York]: Oxford University Press, 1962), p. 49.

(٧) طه حسين، «مستقبل الثقافة»، في: محمد الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٥٣.

(٨) إكرام ضياء العمري، **التراث والمعاصرة** (د. م.): الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات العربية المتحدة، (١٩٨٦)، ص ١٥.

(٩) عبد الخالق عبد الله، «الإصلاح الجامعي في الإمارات»، **الوقت** (البحرين)، ٢٣/١٠/٢٠٠٧.

(١٠) انظر: إسماعيل الكيلاني، **فصل الدين عن الدولة** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠).

المسلمين الذين يتلقون علومهم في أوروبا وخلق شعور دائم بالنقص لدى المسلمين من ناحية أخرى.

ويؤرخ لبدء وجود الاستشراق رسمياً في ضوء صدور قرار مجمع فيينا الكنسي في عام ١٣١٢ بتأسيس عدد من كراسي الأستاذية في العربية واليونانية والعبرية والسريانية في جامعات أوروبية عدة، الذي أسهم، كما يرى المفكر أحمد صدقي الدجاني، في نقل أفكار محددة حول الحضارة الإسلامية إلى الغرب ونقل أفكار غربية إلى العالم الإسلامي. كما عمل المستشرقون على إيجاد مقارنة غير متكافئة بين الإدارة والعلوم العربية والغربية، وإبراز الغربية على أنها الأفضل. وفي الوقت الذي أصبح فيه الاستشراق والتنصير وجهين لعملة واحدة، خضع العالم الإسلامي بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة، منذ القرن السادس عشر، للقوى الغربية، ليؤرخ لبدء عهد الاستعمار الغربي المباشر (الهولندي والإسباني والبرتغالي ومن ثم الفرنسي والإنكليزي) إلى الاستعمار غير المباشر، وخاصة السياسي والثقافي اللذين تمثلهما اليوم الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وبروز الفكر العلماني الداعي إلى فصل الدين عن الدولة كإحدى النتائج المباشرة لتلك الحملة تحت شعار أن الإسلام هو السبب وراء تخلف المسلمين، من ناحية أخرى.

وعليه، فلقد وجدت فئات مختلفة وغير متجانسة من المثقفين العرب والمسلمين، يحملون أفكاراً متعددة وأحياناً متضادة، بين ليبرالية غربية وماركسية علمية، كما ظهرت فئة عُرفت بالبراغماتية، أو الواقعية، نذرت نفسها للدفاع عن أهداف ومصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية والترويج للأطروحات التي ينادي بها اليمين الأمريكي المحافظ، يُطلق عليها محمد السيد سليم تسمية «الاندماجين العرب».

وفي سعي الولايات المتحدة إلى إحكام سيطرتها على الوطن العربي تحت مظلة حملتها «لمكافحة الإرهاب»، عمدت الأخيرة إلى دعوة وتشجيع حكومات الدول العربية الحليفة لها إلى مراجعة، بل وإحداث تغييرات جوهرية في مناهجها التعليمية، كما قامت بإنشاء وسائل إعلامية تبث من المنطقة العربية، كقناة «الحرّة» التلفزيونية وإذاعة «سوا»، وأصبحت الأفلام والبرامج الأمريكية والإعلانات الدعائية الخاصة بالترويج للبضائع والمنتجات الأمريكية تشغل مساحة واسعة في الإعلام العربي ودور العرض السينمائي، بهدف التأثير في الرأي العام العربي بل ومسح الهوية العربية والإسلامية، كما سخرت الأقلام الغربية والمستغربة فكراً، من الكتاب المحليين، للعمل على إيجاد مجتمع عربي مسلم بالتمويه. فقد حظيت هذه الفئة، تحت شعارات «الديمقراطية» و«الحرّيات» و«حقوق الإنسان لشعوب العالم الثالث»، باهتمام بالغ تمثل في تقديم الدعم: المادي والمعنوي، من خلال المؤتمرات والندوات التي ترعاها مؤسسات بحثية وأكاديمية أمريكية، والسياسي من خلال الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة والتدخل أحياناً في شؤون الدول النامية، ومنها العربية، بذريعة ضرورة احترام حقوق الإنسان. ولم تتردد الإدارة الأمريكية من التدخل المباشر وغير المباشر لصالح أفراد وجماعات تقاطعت مصالحها الآنفة مع المصالح الأمريكية. وترتب على بروز هذه الاختلافات مزيد من

الانقسامات والتشرذم وإضعاف سيطرة الأمة على مكتسباتها ومقدراتها المادية ومن ثم إحكام السيطرة عليها.

٥ - احتكار الموارد الطبيعية لدول الوطن العربي من خلال الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها أو تسويقها خارجياً. إضافة إلى ذلك عملت الدول الاستعمارية الأوروبية على ربط اقتصادات الوطن العربي باقتصادات الدول الغربية وفتح أسواق الوطن العربي للمنتجات الغربية. وشجعت الدول الأوروبية استثمارات الدول العربية في دولها، وعملت على جذب رؤوس الأموال التي أصبحت رهينة لأي قرار سياسي يمكن أن يصدر عن الحكومات الأوروبية أو الأمريكية يدعو إلى تجميد هذه الأرصدة، كما صدر في الولايات المتحدة ضد إيران عام ١٩٧٩ وليبيا عام ١٩٨٦ وباناما في عام ١٩٨٨ والعراق ١٩٩٠. وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة لما يحدث اليوم في العراق من تكالب الشركات الأمريكية على نفط العراق ومقدراته الاقتصادية بهدف الحصول على امتيازات تخوّلهم احتكار الثروة النفطية والهيمنة الاقتصادية على العراق لعقود زمنية قادمة.

٦ - عملت الدول الأوروبية على تشجيع الأقليات في بعض أقطار العالم الإسلامي على استلام السلطة، ما جعلها تبحث عن حليف في النظام الدولي بهدف تأمين بقائها في السلطة. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من هذه النماذج، بدءاً من العراق وقضية الأكراد، مروراً بالسودان وقضيّتي الجنوب والغرب (دارفور)، ومصر وقضية دعم الغرب لبعض الاتجاهات القبطية، وانتهاءً بالمغرب العربي وقضية ما يعرف بالأمازيغ، كما أوردنا أعلاه.

ومن ناحية ثانية، ساعد عدد من الدول الغربية بعض العناصر الانتهازية للوصول إلى السلطة بأي طريقة كانت، كما لم تتردد في دعم نظم سلطوية على الرغم من دعوتها إلى التمكين للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بهدف تأمين وجود حكومات «وطنية» موالية للغرب بعد الاستقلال.

وإذا كان الاستعمار الغربي قد خرج بثوبه التقليدي، فإنه اليوم عاد بثوبه الجديد من خلال سلسلة من الاتفاقات غير المتكافئة مع حكومات المنطقة تقوم على أساس استعداد الدول الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت مستعمرة، للدفاع عن أمن واستقرار النظام السياسي الجديد في حالة تعرضه لأي خطر يهدده، سواء كان داخلياً أم خارجياً. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدم التوازن بين الإمكانيات والأهداف لعدد من الأقطار العربية وإخفاق الآخرين في تحقيق معادلة التنمية ومن ثم الأمن. لذا لجأ عدد من الدول العربية إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية بشتى أشكالها، ما أفقدها استقلالها في اتخاذ القرار وفرض قيوداً على قدرتها على الحراك السياسي في القضايا الدولية، وهو ما ينعكس في حالة التراجع الذي تشهده السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية الرئيسية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وعلى رأسها مصر والسعودية.

٧ — استثمرت الدول الغربية تفوقها في مجال تقنية المعلومات وثورة الاتصالات من خلال وسائل الإعلام الحديثة وتقدمها العلمي، كما أشرنا سابقاً، للسيطرة على العالم. وما يهم الدراسة هو العالم العربي، إذ عملت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية — في إطار سعي الأخيرة إلى تحسين صورتها في العالم رداً على التساؤل المطروح على الساحة الأمريكية: لماذا يكره العالم أمريكا؟^(١١) — على مسخ الثقافة الوطنية، حيث لم يقتصر الأمر على إقامة فروع للجامعات الغربية فحسب، بل تسلل بريق الثقافة الغربية إلى داخل الجامعات الوطنية، فأدخلت مناهج التدريس الغربية، وجلبت الكوادر التدريسية الأجنبية، واحتلت اللغة الإنكليزية مكانة اللغة العربية بحجة أنها لغة العلم والعمل، الأمر الذي أدى إلى إهمال تدريس اللغة العربية أو فرض تعلم الإنكليزية على النشء. وعوضاً عن معالجة الأسباب الموضوعية لضعف المستوى العلمي المنعكس على خريجي الجامعات العربية الخاصة والحكومية، لجأت غالبية هذه الجامعات إلى استشعار العجز في اللغة العربية وعملت على توظيف جل طاقاتها لتحقيق الاستخدام الأمثل للغة الإنكليزية في التدريس والبحث العلمي ... إلى غير ذلك. وليت الانقلاب على اللغة اقتصر على مؤسسات التعليم العالي فحسب، لكنه طال المراحل التأسيسية في التعليم العام أيضاً، ولجأ عدد من الدول العربية إلى التخلي عن المناهج الوطنية أو تعديلها لمواكبة ثقافة العولمة، وأصبح الكثير من المعاملات اليومية يتم باللغة الإنكليزية، وكأن سر تخلف هذه الأمة يكمن في لغتها، علماً بأنها اللغة التي سادت العالم في عصر النهضة العربية.

الجدير ذكره في هذا المقام أن اليابان وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وغيرها لم تتخل عن لغاتها كشرط أولي لتحقيق ما أنجزته من تقدم علمي وتقني وإداري.

وتتضح الحملة الغربية الشرسة على اللغة العربية في تشجيع الدعوات إلى التمكين للهجات المحلية والاعتزاز بالقومية العرقية. ويستطيع المرء أن يرقب ذلك بجلاء في ظهور عدد من النشرات والصحف اليومية التي تُكتب باللهجات المحلية، أو أن يستمع إلى ذلك في عدد من قنوات البث الفضائي العربية. واحتدمت حرب القوى الغربية على اللغة العربية بدءاً من تركيا في عهد كمال أتاتورك، الذي استبدل الحروف العربية التي كانت مستخدمة في كتابة اللغة التركية إلى اللاتينية، مروراً بالأمازيغية التي ساهمت فرنسا في إحياؤها لتصبح لغة مكتوبة بالأحرف اللاتينية، ليصل إلى دول أفريقيا، خاصة تلك الدول التي تستخدم الحروف العربية في كتابة لغتها، وإقناعها بأن الحروف العربية غير صالحة لكتابة لغاتهم لعدم توافر جميع الأصوات الأفريقية فيها، وعليه يجب التحول إلى كتابة لغاتهم بالحروف اللاتينية. وعليه انخفض عدد اللغات الأفريقية التي تستخدم الحروف العربية من

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ضياء الدين سردار وميريل وين ديفنز، لماذا يكره العالم أمريكا، ترجمة معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، وWilliam Blum, *Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower*, 3rd ed. (Monroe, Canada: Common Courage Press, 2005).

٧٥ لغة تقريباً إلى أقل من ١٠ لغات في الوقت الحاضر، كان آخرها الصومال، العضو في جامعة الدول العربية، التي أصبحت تكتب لغتها بالحروف اللاتينية^(١٢). لذا أدركت نخبة من المفكرين العرب ضرورة تجنّب الإنسان العربي آثار الازدواجية التي قامت عليها الحياة التربوية والثقافية عن طريق توحيد ثقافة الأمة وأسس التربية فيها ومضاعفة العناية باللغة العربية^(١٣). وعلى الصعيد الرسمي أدركت حكومة الإمارات خطورة الوضع السكاني الذي تعيشه وأهمية المحافظة على هويتها العربية بسعيها لتبني استراتيجية تقوم على التمكين للغة العربية^(١٤).

ثانياً: أزمة الهوية

شهد العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين نهضة علمية وثقافية كبيرة تمثلت في نجاح عدد من الدول العربية في القضاء على الأمية وفي ما شهدته الثقافة العربية من انتشار واسع وما احتلته من مكانة عالمية.

بيد أن الصورة العامة، ولا اعتبارات وعوامل متعددة ليست مشرقة كما يحلو للبعض تصويرها، أظهرت أن أولى نتائج ذلك الالتقاء غير المتكافئ كانت بروز انقسامات وتيارات فكرية متعددة ساهمت في تأزيم الإنسان العربي الذي أصبح يعيش حالة ضياع هوية لعدم قدرته على إيجاد الإجابة المناسبة لتساؤل مشروع يلقي بظلاله على المرء، وهو: من أنا؟ ومن نحن؟ فقد أضحى الإنسان العربي يعيش ضحية الانقسامات الفكرية التي سادت الوطن العربي منذ انهيار الدولة العثمانية^(١٥). وقد كان ذلك نتاجاً طبيعياً لما ترتّب على التقاء الحضارتين الإسلامية والغربية، وما ترتّب عليه من بروز فئتين مختلفتين في الفكر كرد فعل لذلك، فئة رافضة لكل ما في الحضارة الغربية وتدعو إلى العودة إلى الإسلام بصفائه ونقائه والأخذ بكل ما في التاريخ الإسلامي وعدم الانفتاح على الحضارة الغربية، وتعرف «بالسلفية» (لا يراد بها فئة السلف المعاصرة)، وفئة أخرى تدعو إلى النظر في التقدم الذي وصلت إليه الدول الغربية ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك والاستفادة منها إذا أريد لهذه الأمة العربية أن تتقدم، حيث استنتجت هذه الأخيرة أن أوروبا والولايات المتحدة لم تتقدم إلا حين تخلت عن الدين وتبنت نظاماً علمانياً يقوم على أساس فصل الدين عن الدولة، وأنه ليس أمام العرب من خيار سواء اتباع النموذج الأوروبي إذا كانوا يريدون التقدم. وتعرف هذه الفئة بـ «الانغماسيين»، وهي الفئة التي يقول عنها الدكتور هشام شرابي إنها تحولت من

(١٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جاكارتا في كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٦ قد دعا جميع الدول الإسلامية غير العربية إلى استخدام الحروف العربية في كتابة لغاتها.

(١٣) «رؤية إسلامية معاصرة: إعلان المبادئ»، ورقة قدمت إلى: «مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل (ندوة) (الكويت: وزارة الأوقاف، الأمانة العامة، ١٩٩٣)، ص ٣٠.

(١٤) تصريح لوزير الثقافة والشباب وخدمة المجتمع، معالي عبدالرحمن العويس، لصحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٧.

(١٥) «مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل، ص ١٣ - ١٥».

فئة مقترضة إلى متقمصة لكل ما في الحضارة الغربية^(١٦).

وكرر فعل لهذه الانقسامات التي شهدتها الأمة الإسلامية، برزت فئة ثالثة تدعو إلى الأخذ بإيجابيات ما في الحضارتين الإسلامية والغربية وعدم التخلي عن التراث الإسلامي ومحاولة الانتقاء عند الأخذ من الحضارة الغربية. ويتضح من أفكارها أنها فئة وسيطة، وأسماها أحمد صدقي الدجاني مبدعةً، ووصفها «بالبناء والفعل» لأنها تختلف عن الموقفين الأول والثاني، ففي حين يلتقي الموقف الأول والثاني في كونهما رد فعل على الحضارة الغربية، فإن الموقف الثالث يحمل في كنفه فعلاً بذاته، وأنه في الوقت الذي يعتمد فيه الموقفان الأول والثاني النقل والتقليد، فإن الموقف الثالث يعتمد الإبداع. ويرى الدجاني أنه لا يجوز إطلاق تسمية المواقف الثلاثة على أنها ديني أو ليبرالي أو تقدمي، نظراً لوجود أرضية مشتركة بين المفاهيم الثلاثة^(١٧).

إضافة إلى ذلك، فإن المواقف المتعددة إزاء هذه الإشكالية ليست بالضرورة جزءاً أو مظهراً من مظاهر الصراع الأيديولوجي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، أي صراع بين أيديولوجيات يعكس مصالح طبقية متناحرة، عمال أو فلاحين مقابل ملاك وأصحاب رؤوس الأموال، لكن تُطرح على أنها مشكل الاختيار بين النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة وبين التراث بوصفه قادراً على أن يقدم نموذجاً بديلاً وأصيلاً يغطي كافة ميادين الحياة المعاصرة وأكثر ملاءمة للمجتمعات العربية المسلمة. ويرى آخرون بأن مسألة الأصالة والتغريب لا تنتمي إلى ميدان الاختيارات الأيديولوجية ولا إلى ميدان القرار السياسي بل تنتمي إلى ميدان الإشكالية النظرية.

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري بأنه لا يعتقد بأن العرب يملكون أو حتى كانوا يملكون حرية الاختيار بين الأخذ بالنموذج الغربي أو التخلي عنه، لأنه قد فرض نفسه على العرب منذ التوسع الاستعماري الأوروبي بوسائله المختلفة (تمثلت هذه الوسائل في التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى التدخل في الشؤون الداخلية بذريعة الدفاع عن حقوق الأقليات غير المسلمة أو حماية مصالح معينة، إلى الحكم المباشر، إلى الهيمنة الاقتصادية والسيطرة الثقافية والأيديولوجية)^(١٨). وتقوم فلسفة الإصلاح الديمقراطي والثقافي في الدول العربية والإسلامية على ثلاثة مرتكزات رئيسية: إقامة مجتمع المعرفة

Hisham Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World* (Toronto: Vannast and Company (١٦) Inc, 1966), p. 19.

(١٧) أحمد صدق الدجاني، «الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي»، ورقة قدمت إلى: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة المعاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(١٨) محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟»، ورقة قدمت إلى: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة المعاصرة، ص ٢٩ - ٣٣.

والحرية، تمكين المرأة بهدف إكساب المشروع الأمريكي قبولاً شعبياً يضمن له النجاح، وغرس النموذج الغربي في بلدان الوطن العربي وربطها بالبنية الرأسمالية الأوروبية^(١٩).

إن التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية قد تم في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الغربية تملك القدرة الحضارية أكثر من نظيرتها الإسلامية. وعليه، فإنه على الرغم من أن التأثير الذي حدث كان متبادلاً، فإن نسبة تأثير العرب بالغرب فاقت نسبة تأثير العرب في الغرب، ما أدى إلى انتقال العقائد والأفكار بسرعة أكبر في قطاع مهم من المجتمع، خاصة بعد احتلال القوى الأوروبية لمعظم مناطق العالم العربي والإسلامي. كما اختلفت الآراء حول مفهوم الأمة، فبينما يدعو البعض إلى التمسك بمفهوم الأمة العربية أو القومية العربية برز تيار آخر يؤكد أن مفهوم الأمة يقوم على أساس عضوي وليس ثقافياً، وبذلك حصر هذا التيار مفهوم الأمة في القطرية.

وعليه يمكن القول إن الوطن العربي، منذ عام ١٨٤٨، شهد ظهور تيارات أو حركات سياسية متعددة وأحياناً متناقضة. ولم يكن الوطن العربي بمعزل عن التطورات السياسية التي شهدتها العالم منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، إذ برزت ثقافة غربية جديدة من نوع آخر تُعرف بثقافة العولمة، أو الأمركة كما يسميها البعض، لتقضي على ما تبقى من الهوية العربية الإسلامية تحت مظلة الإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتضيف عبئاً ثقافياً آخر على كاهل الإنسان العربي الذي تتنازعه قضايا الحداثة والتخلف، ولتضيف انقساماً جديداً آخر إلى سلسلة الانقسامات الفكرية والسياسية، وليصبح الإنسان العربي أكثر تهميشاً.

ثالثاً: تحدي التنمية والتخلف

اتفق علماء الاقتصاد على أن التنمية المستدامة هي تلك التي يكون محورها وهدفها الإنسان. وبقراءة سريعة لمؤشرات التنمية في الوطن العربي نرى أن ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية يقع ما بين المرتبة الـ ٤٠ وتحتلها قطر، وهي الأوفر حظاً، والـ ١٥١ وتحتلها اليمن، مع بقاء العراق والصومال – ولأوضاعهما الخاصة – خارج الترتيب^(٢٠). وعليه يمكن للباحث الجزم بأن الحالة العربية لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من دول العالم النامي، إذ إن مظاهر أشكال التخلف عديدة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية^(٢١):

١ – يصعب على المرء الفصل القطعي بين المظاهر المختلفة للتخلف، خصوصاً بين

(١٩) علي الغفلي في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٧٠.

(٢٠) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٤.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٧٢ – ٨٠.

التخلف السياسي والتخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، وما يرتبط بها من تخلف حضاري أو فكري، فالتخلف يمثل ظاهرة كلية من العسير عزل بعض أبعاده أو فصل بعض مكوناته، ومن ثم يصير من الضروري أيضاً في تصور علاجه البحث عن الأسلوب الأنجع للعلاج الشامل.

٢ - التخلف ظاهرة بنيانية ترتبط بعلاقات وقوى الإنتاج السائدة في المجتمع، وعلاقات القوة والسلطة المترتبة عليها، ومن هنا تبرز صعوبة علاج التخلف، لأن ذلك يرتبط بإعادة النظر في البنيان الاجتماعي والطبقي وتوزيع الموارد داخل الدولة.

٣ - يصعب الوصول إلى معيار واحد للتخلف، فهناك معالم وأبعاد للتخلف ولكن لا يوجد مقياس له، كما إن هناك مستويات للتخلف والتنمية يمكن أن توزع على أساسها الدول، ومن هنا توجد مصطلحات كالدول المتقدمة والدول النامية أو الأخذة في النمو، والتي كانت توسم في الماضي بأنها متخلفة. ونظراً لأهمية دراسة المظاهر المختلفة للتخلف توطئة للبحث في كيفية تحقيق التنمية والتكامل، فإننا سوف نتناول أبعاد التخلف الآتية في العالم العربي:

(أ) التخلف الاقتصادي

تتعدد مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول العربية كما تتعدد المعايير الاقتصادية التي يصار إليها في دراسة الحالة. ويمكن بالنظر إلى الإحصاءات تحديد تلك المظاهر والمعايير في ما يلي:

١ - تعتمد المجتمعات العربية على الإنتاج الأولي (الاستخراج) أو الزراعة كمصادر رئيسة للدخل القومي. ويظهر ذلك في نسبة مساهماتها في إجمالي الناتج القومي (Gross National Product (GNP) أو المحلي (Gross Domestic Product (GDP))، وفي توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، فبينما تقل نسبة العاملين في الصناعة إلى إجمالي العاملين، تزيد نسبة العاملين بدرجة ملحوظة في الزراعة. وعلى الرغم من تركّز العمالة في الدول العربية في قطاع الزراعة، فإن مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي لهذه الدول لا تزيد على ٣ بالمائة في العربية السعودية و ٢٠ بالمائة في مصر و ٤ بالمائة في ليبيا، وربما يعود السبب في ذلك إلى تخلف أساليب الإنتاج أو أنها موسمية ترتبط بهطول الأمطار أو تدني الإنتاجية لظروف الطقس أو التسميد... الخ^(٢٢). ومن ناحية ثانية فقد حافظت الصناعات الاستخراجية على أهميتها النسبية، إذ ارتفعت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من ٣٢,٩ بالمائة إلى ٣٨,٨ بالمائة^(٢٣).

٢ - يشكل ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي تحدياً اقتصادياً آخر، إذ تشير

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، « أزمة الغذاء في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل، » السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

(٢٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦).

بعض المصادر إلى ٣ ملايين عربي يدخلون سوق العمل، وأن عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي يصل إلى ١٤ مليون إنسان، أي ما نسبته ١٥ بالمئة من إجمالي قوة العمل العربية^(٢٤)، وهذا العدد مرشح لأن يصل في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٥ مليوناً، بزيادة سنوية تقدر بنحو ٥ بالمئة^(٢٥). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمع العربي مجتمع شاب، حيث شكّلت نسبة من هم دون ١٥ عاماً في عام ٢٠٠٣ نحو ٣١,٦ بالمئة من أصل ٣٣٥ مليون نسمة ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٨ بالمئة من أصل ٣٨٦ مليون عربي في عام ٢٠١٥^(٢٦)، ومع التحسن الذي شهدته الخدمات الصحية في عدد من الدول العربية وانخفاض نسبة الوفيات بين المواليد، فإن التحدي سيصبح أكبر.

٣ - تعاني الدول العربية من معدلات عالية من التضخم (ارتفاع الأسعار)، إذ وصل معدل التضخم في العراق في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧ بالمئة، وبلغ نحو ١١,٤ بالمئة في اليمن، في حين توقع تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة التضخم في دول الخليج العربية المصدرة للنفط إلى ٩ بالمئة، نتيجة لزيادة الطلب بمعدل أعلى من قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات للوفاء بهذا الطلب. وأرجع تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط الإماراتية ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود والعقار^(٢٧).

٤ - سجل النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام ٢٠٠٧، ونتيجة للارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام وارتفاع مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ في الإمارات العربية نحو ٨,٥ بالمئة، وبلغ في معظم البلدان العربية نحو ٦ بالمئة، وكان نصيب دول المغرب العربي نحو ٥ بالمئة. وتتوقع بعض المصادر أن يحافظ النمو الاقتصادي على منحاه التصاعدي في عام ٢٠٠٨ ليصبح ما بين ٦ بالمئة و٧ بالمئة.

٥ - اختلاف نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، إذ يعيش نحو ٣٠ مليون عربي تحت خط الفقر في حين لا يتجاوز الدخل اليومي لـ ٦٠ مليون إنسان دولاراً أمريكياً واحداً. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدول التي يصل دخل الفرد فيها ما بين ١٣٠٠ - ٥٠٠٠ دولار، وتضم اليمن وموريتانيا وفلسطين والمغرب ومصر وسوريا ولبنان.

المجموعة الثانية: الدول التي يصل فيها دخل الفرد ما بين ٥٠٠٠ - ٩٩٠٠ دولار، وتضم تونس وليبيا والجزائر والأردن والبحرين.

(٢٤) عبد اللطيف زرنه جي في: المهندس العربي (سوريا)، العدد ١٢٣ (١٩٩٦).

(٢٥) Emile Sahliye, *Arab Studies Quarterly* (Fall 2000).

(٢٦) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: فيما بعد الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية

(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٢.

(٢٧) الخليج (الإمارات)، ٢٠٠٧/١١/١١.

المجموعة الثالثة: الدول ذات الدخل المرتفع والذي يزيد متوسط دخل الفرد السنوي فيها على ١٠٠٠٠ دولار سنوياً وتضم دول مجلس التعاون الخليجي.

٦ - تكشف الأرقام والإحصاءات الصادرة عن عدد من الجهات المالية الإقليمية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمؤسسات البحثية أن إجمالي الدين العام للدول العربية مجتمعة في عام ٢٠٠٦ يصل إلى ٨٠٠ مليار دولار، شكّل حجم الدين العام الخارجي نحو ٤٤ بالمئة منه، بواقع ٣٥٠ مليار دولار. وتتراوح نسبة نمو الدين العام الخارجي ما بين ٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة. ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية، مثلاً، إلى ١٧,٥ بالمئة.

إن المعضلات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي لا تعني بأي حال أن الدول العربية لا تحتوي على الموارد اللازمة للتحوّل من التخلف إلى التنمية، بيد أن الأمر يتطلب مزيداً من التدبر والرشادة في توظيف القدرات الاقتصادية والبشرية والفنية في استغلال الموارد المتاحة، والبحث عن موارد جديدة، والعمل على فصل الخلافات السياسية عن التعاون الاقتصادي، وتفعيل دور المؤسسات التنموية القومية، وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام، إذ تشير التقارير العسكرية السنوية الصادرة عن عدد من المراكز البحثية المعنية برصد التطورات في المجال العسكري إلى تنامي الإنفاق العسكري في الدول العربية على حساب الإنفاق العام على المجالات التنموية الأخرى. وتقدر بعض المصادر أن مجموع ما أنفقته دول الخليج العربية على التسليح خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ يقدر بنحو ١٤٨ مليار دولار^(٢٨). وجاءت كل من السعودية ومصر والإمارات في عام ٢٠٠٦ ضمن قائمة أكبر ١٠ دول مستوردة للسلاح في العالم^(٢٩). واحتلت السعودية في عام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى إقليمياً في الإنفاق العسكري^(٣٠). وقد جاءت المحصلة النهائية بعد مرور عقود زمنية على الاستقلال لتؤكد إخفاق الدول العربية في تحقيق أهدافها القومية في التنمية والأمن.

(ب) التخلف الاجتماعي

يرتبط التخلف الاجتماعي بعجز الدولة عن تحسين ظروف المعيشة للفرد (Quality of Life) التي تتمثل في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالعليم والصحة، ومدى ما تحقّقه من تحسن في العلاقة بين الرجل والمرأة ومدى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة. ويزداد الأمر تعقيداً عند معرفة أن الإنفاق العسكري يستأثر بالحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. إن التحيز للإنفاق العسكري بصورة مبالغ فيها لا يمكن تبريره بحجة الحفاظ على الأمن القومي في هذه البلدان. وذلك لأن المغالاة من شأنها أن تقلل من الموارد اللازمة للخدمات الأخرى والضرورية، كالصحة والتعليم، كما أنها تؤدي إلى زيادة

(٢٨) محمد النقبي في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ص ١٧٦.

(٢٩) الموقف العربي، العدد ٢٧٤ (آذار/مارس ٢٠٠٧).

(٣٠) الجزيرة نت، ١/١٠/٢٠٠٧.

قوة ونفوذ العسكريين كجماعة ضغط داخلية بصورة تدفعهم إلى التدخل في السياسة، ومن ثم تحويل النظام السياسي إلى نظام عسكري، مع ما يعنيه ذلك من الأولوية لوسائل الإكراه السياسي على الأساليب الدستورية والشرعية. إن هذه التحولات من شأنها خلق تهديد حقيقي للأمن القومي، نظراً لما تعانیه من تضيق فرص الانفراج السياسي الداخلي والتنمية الداخلية في الوقت الذي تنمو فيه الطبقة المتوسطة بمعدلات سريعة، والتي من شأنها أن تقود إلى عدم استقرار سياسي كنتيجة طبيعة لعدم توافر الاستقرار الاقتصادي، وبذلك تكون الدول العربية عاجزة عن حل المعضلة، أو أحد الإشكاليات الرئيسية التي تواجه أي نظام سياسي قائم، والمتمثلة في تحقق الأمن والتنمية. وتقاس مسألة التقدم والتخلف بمعايير علمية اتُفق عليها كأداة قياس علمية وموضوعية تستخدم من جانب الحكومات الرشيدة والمنظمات المعنية بالتنمية البشرية، كالتعليم والصحة ومتوسط الأعمار ومكانة المرأة الاجتماعية... إلى غير ذلك.

وفي سياق دراستنا للتحديات الاجتماعية التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، فإننا خصصنا هذا الجزء من الدراسة لقضية التنمية الاجتماعية من خلال استعراض النقاط التالية:

١ - مدى التزام الحكومات بسياسات الرفاهية: بالنظر إلى البيانات، نجد أن معظم أقطار الوطن العربي تفالي في تخصيص الإنفاق الحكومي على الدفاع، الذي يكون على حساب التزاماتها نحو رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليم. ويصل الإنفاق على الدفاع لدى بعض هذه الدول إلى أكثر من ثلث إنفاقها العام، مثل الإمارات وعمان وسورية، بنسب ٤٥،٣ بالمئة، ٤٣ بالمئة، ٢، ٣٧ بالمئة، على التوالي. كما أن الإنفاق العسكري في كل الدول العربية يزيد على إنفاقها على الصحة الذي تراوح في عام ٢٠٠٢ بين ١ بالمئة في اليمن والسودان و٣، ٣ بالمئة في السعودية والبحرين ولبنان وجيبوتي.

٢ - العمر المتوقع عند الميلاد: يُستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع للدلالة على مدى تكامل وانطباق مفهوم دولة الرفاهية. ويستخدمه البعض كبديل لمقياس الدخل الفردي في توزيع الدول بين فئات مختلفة. ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد هو تقدير ينتج من مستوى الرعاية الصحية ووفيات الأطفال. وتعكس تلك التقديرات الفروق الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبينما يصل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) إلى ٧٢ سنة، وفي أوروبا إلى ٧١ سنة، لا يزيد في أمريكا اللاتينية على ٦٢ سنة، وفي آسيا على ٥٨ سنة، وأفريقيا على ٤٦ سنة^(٢١). لم يزد هذا المتوسط في أي دولة عربية على ٧٤ سنة (الكويت، قطر، الإمارات: ٧٤، ٧٢، ٧٠ سنة على التوالي). ويرتبط بذلك ازدياد عدد وفيات الأطفال في الوطن العربي عنه في الدول

(٢١) وميض نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٩.

المتقدمة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في عام ٢٠٠٣ كان بواقع ٤٨ لكل ١٠٠٠ مولود، وبلغ عدد الوفيات لمن هم دون سن الخامسة ٦١ لكل ١٠٠٠ مقارنة بـ ٩ و ١٠ أطفال على التوالي في الدول ذات التنمية المرتفعة^(٣٢). ويعزى كل ما سبق — في جزء كبير منه — إلى عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية للسكان، ويمكن أن نستدل على ذلك من انخفاض عدد الأطباء في دول العالم الثالث، ومن ثم في الدول العربية، إذ تشير التقديرات إلى أن متوسط عدد السكان لكل طبيب في الدول المتقدمة يصل إلى حوالي ٥٣٠، ويصل هذا العدد في السويد إلى ٤١٠ وفي فرنسا إلى ٤٦٠ وفي الولايات المتحدة إلى ٥٠٠ وفي بريطانيا إلى ٦٨٠، ويصل العدد في الدول العربية: إلى ٦٤٠ في لبنان، و ٦٢٠ في ليبيا، و ٧٦٠ في مصر.... إلخ. إن انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد يؤثر في مقياس الرفاهة المسمى نوعية الحياة المادية (Physical Quality of Life)، والذي أصبح يُستخدم للتمييز بين الدول حسب ما تقدمه لمواطنيها من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من خدمات الرفاهة.

٣ — يشكل الإنفاق على التعليم معياراً آخر تقاس فيه نجاحات الدول في مجال التنمية البشرية.

وبمقارنة سريعة بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري يزيد في معظم البلدان العربية على الإنفاق على التعليم الذي لم يشكل أكثر من ٦,٥ بالمئة (في المغرب) كحد أعلى عربياً، و٤,٦ بالمئة في تونس، و٨,٥ بالمئة في عمان، و٨,٤ بالمئة في الكويت من الناتج المحلي الإجمالي^(٣٣).

وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي من ٣٤ مليون تلميذ عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ مليوناً عام ٢٠٠٠، ويمكن أن يصلوا إلى ٥٧ مليون تلميذ عام ٢٠٢٥، فإن نسبة المسجلين فعلياً في المدارس الابتدائية لا تزال أدنى من ٧٥ بالمئة، الأمر الذي يعني أن ٢٥ بالمئة من الأطفال العرب لا تتوافر لهم فرص التعليم^(٣٤)، كما يوجد ٩ ملايين طفل خارج المدارس الابتدائية و١٥ مليوناً خارج المدارس الثانوية^(٣٥). ويعزى ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تدني الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى النفقات المركزية للحكومات، فبينما يصل متوسط النفقات على التعليم بالنسبة إلى كل مواطن في العالم النامي (وفيه تقع الدول العربية) إلى ١٤ دولاراً، يصل هذا المتوسط في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ٣٨٩ دولاراً و١٦٦ دولاراً على التوالي^(٣٦).

(٣٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، ص ٢٥٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٣٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥.

(٣٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

(٣٦) نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية، ص ٥٠ - ٥١. ويرى زغلول راغب النجار أن العرب ينفقون ٢٠ سنتاً للفرد الواحد على برامج التدريب والتعليم بينما تنفق اليابان ٥١ دولار للفرد. ويبدو أن هذه الأرقام مبالغ فيها وتحتاج إلى تدقيق أكثر.

٤ - الأمية: على الرغم من النجاحات التي حققها عدد من الدول العربية في مجال محو الأمية، لا زالت معدلات الأمية في الوطن العربي أعلى من المتوسط الدولي، بل أعلى من متوسطها في الدول النامية، إذ تشير الإحصاءات إلى وجود نحو مئة مليون أمي من إجمالي ٣٣٥ مليون نسمة، أي ما يعادل ٤٠ بالمئة من البالغين. وأشارت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) إلى أن ٧٥ مليوناً من إجمالي الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ سنة^(٣٧)، معظمهم من النساء، إذ تصل نسبتهن إلى أكثر من ٥٠ بالمئة في عدد من الدول العربية، مثل السودان والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن وجزر القمر^(٣٨). وبمقارنة تلك الأرقام بمثيلاتها في مناطق العالم المختلفة يتضح لنا مدى حدة هذه المشكلة، إذ لا تتعدى نسبة الأمية في الولايات المتحدة وروسيا ١ بالمئة، ولا تزيد في أوروبا على ٣ بالمئة، بينما يصل المتوسط في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا إلى حوالى ٢٦ بالمئة، ٣٣ بالمئة، ٧٨ بالمئة على التوالي^(٣٩). وبالنظر إلى البيانات الرسمية وشبه الرسمية التي تتعرض لمعدلات الأمية في معظم الأقطار العربية، يمكننا أن نقسم هذه الدول إلى مجموعات عدة:

المجموعة الأولى: دول تتراوح نسبة الأمية فيها ما بين ٨٠ - ٩٠ بالمئة. وأوضح مثال هنا اليمن والعربية السعودية وموريتانيا.

المجموعة الثانية: دول تصل فيها نسبة الأمية ما بين ٦٠ - ٧٩ بالمئة، وتضم دولاً مثل المغرب والسودان وليبيا.

المجموعة الثالثة: دول تتراوح فيها نسبة الأمية ما بين ٥٠ - ٦٠ بالمئة، وتضم سورية والعراق والجزائر وتونس.

المجموعة الرابعة: دول تقل فيها نسبة الأمية عن ٥٠ بالمئة، وتشمل قطر والإمارات والأردن... الخ.

٥ - مكانة المرأة العربية: على الرغم من أنها تُعدُّ ركناً أساسياً في كافة المجتمعات، لا تزال عربياً تعاني من قيود اجتماعية وثقافية وسياسية تُقْعِدُها عن المساهمة المجتمعية الفاعلة في التنمية بمختلف أشكالها. وعلى الرغم من أن رياح التغيير التي شهدتها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي قد شكلت تحدياً جديداً من نوع آخر، فإن تداعياتها على الوطن العربي لم تكن بالقدر الذي كان يتوقعه المتفائلون من المثقفين العرب، ولم يكن نصيب المرأة منها إلا النذر اليسير، فلم تسهم المطالبة الدولية بالدعوة إلى تغييرات في مكانة المرأة والضغط على الحكومات العربية لدفعها إلى التجاوب، إلا في إدخال تحسينات طفيفة على الوضع السياسي العام الذي نالت المرأة العربية نصيباً محدوداً فيه. وعلى الرغم

(٣٧) البيان (الإمارات)، ٢٠٠٨/١/٩.

(٣٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، ص ٧٨.

(٣٩) نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية.

من حقيقة أن وضع المرأة لا يزال في معظم البلدان العربية متدنياً قياساً بمنزلة الرجل، فإن قضية الحقوق السياسية للمرأة أضحت لكثير من الحكام العرب نوعاً من الواجهة الديمقراطية ترفعها لتتجاوز النقد السياسي لأوضاعها غير الديمقراطية^(٤٠)، إذ أصبحت تحتل عدداً من المواقع القيادية التي كانت حكرًا على الرجال، كالقضاء، كما حدث مؤخراً في مصر، والتوزيع في عدد من الدول العربية المحافظة، كالكويت والإمارات وعمان، والعمل السياسي، كعضوية المجالس الاستشارية، إذ أصبح المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات ولأول مرة في تاريخه، يضم ثماني عضوات إحداهن تم اختيارها ضمن عملية الاختيار الجزئي التي تمت لنصف أعضاء المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما أدخلت تعديلات على القوانين التي تتعامل مع المرأة وتحمي حقوقها من حيث التعليم والعمل. وعلى الرغم من الخطوات التي سبق الإشارة إليها، فإن الإصلاحات الشكلية التي أدخلت على النظام السياسي العربي لم تفلح في تحسين وضع المرأة، سواء في الدول المصدرة للعمالة أو الدول المستوردة لها^(٤١) إذ تقل نسبة النساء في النشاط الاقتصادي في مختلف البلدان العربية عن ٥٠ بالمئة عن معدلات الذكور، باستثناء المغرب الذي تصل فيه النسبة إلى ٥٣ بالمئة^(٤٢). كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تختلف باختلاف الأوضاع السياسية القائمة في كل دولة على حدة، فمن عدم المشاركة إلى مشاركة محدودة، إذ حتى عام ٢٠٠٥ لم تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي شغلتها النساء ٦, ٣١ بالمئة في حدها الأعلى، وكان ذلك في العراق، ولا تزيد نسبتهن في المناصب الوزارية على ٢, ٠ بالمئة من المجموع، وكان أيضاً في العراق^(٤٣). ويشير البعض إلى أكثر من ذلك، إذ إن المال النفطي واستخدامه الاستهلاكي أضاف عائقاً جديداً أمام مشاركة المرأة في النشاط الاجتماعي^(٤٤). ويبرز تدني مكانة المرأة اجتماعياً بالنظر إلى زاويتين:

الأولى: مدى مساهمة المرأة في قوة العمل، فعلى الرغم من أن إجمالي عدد النساء العربيات يزيد على ١٥٠ مليوناً، منهن ٧٠ مليوناً تقريباً في سن العمل، لا يعمل منهن أكثر من ٥ ملايين امرأة (دون حساب عدد النساء اللواتي يعملن في الزراعة أو النشاط العائلي أو في المنازل كمربيات أو بائعات متجولات). وللتدليل على انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل يمكن أن نشير إلى نسبتها من إجمالي قوة العمل: في سورية ٦, ٩ بالمئة، المغرب ٨

(٤٠) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ص ٢٠ - ٢١.

(٤١) أماني كمال، «عرض ندوة: أثر الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية»، شؤون اجتماعية، العدد ١٩ (خريف ١٩٨٨)، ص ٢١٣ - ٢١٨.

(٤٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، ص ٣١١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(٤٤) موزة عبيد غباش، «أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة»، شؤون اجتماعية، العدد ١٨ (صيف ١٩٨٨)، ص ١٣٣ - ١٥٥.

بالمئة، الإمارات ٧ بالمئة، الكويت ٢، ٥ بالمئة، مصر ٤ بالمئة، ليبيا ٧، ٢ بالمئة، الجزائر ٨، ١ بالمئة، بينما تصل نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول المتقدمة إلى أكثر من ٢٠ بالمئة، مثل بولندا ٤٦، ٤ بالمئة، الولايات المتحدة ٢٩ بالمئة، اليونان ٤، ٢٠ بالمئة^(٤٥).

الثاقبة: تدني نصيب المرأة من التعليم وارتفاع معدل الأمية بين النساء، فبينما تبلغ نسبة الأمية بين الذكور في ليبيا مثلاً ٥، ٦٢ بالمئة تناهز هذه النسبة ٩٥ بالمئة بين النساء. كما أن متوسط نسبة البنين إلى البنات في التعليم الجامعي العربي تصل إلى ٧٥، ٥ ضعفاً، مع بعض الاستثناءات في دول الخليج العربية، إذ أصبح عدد الإناث في التعليم العام والعالي يفوق عدد الذكور بنسبة ١: ٢ تقريباً^(٤٦).

لقد غدا الاهتمام بالمرأة أحد الواجبات الملقة على عاتق النظم السياسية العربية والإسلامية، لأن الله سبحانه أعلى من شأن المرأة، إذ يقول الله سبحانه: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٤٧).

(ج) التخلف الفكري والثقافي والعلمي

لقد حثّ الدين الإسلامي الحنيف على العلم والمعرفة، إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٤٨)، وقال تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^(٤٩)، كما أمر الله رسوله بالقراءة في قوله ﴿اقْرَأْ...﴾^(٥٠)، وهي أول كلمة أوحى بها إليه، وخصص الله عز وجل سورة باسم سورة القلم ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾^(٥١).

ورغم أن حضارة الإسلام قد عمّت سابقاً آفاق الدنيا شرقاً وغرباً، إلا أن الحال قد تبدل اليوم كثيراً، وحسبنا في الدلالة على هذا إشارة المفكر الإسلامي زغلول راغب النجار في إحدى مقابلاته التلفزيونية إلى أن نسبة العلماء إلى مجموع السكان في الغرب تبلغ ٤٣٠٠ في المليون في حين لا تتجاوز الـ ١٩٠ في المليون في مصر. كما تبلغ نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في الدول الأوروبية الغربية ٥٥، ٤ بالمئة في حين لا تتجاوز في الدول النامية والوطن العربي - وهو جزء منها - ١٢، ٦ بالمئة^(٥٢) وبينما لم يزد عدد البحوث العلمية المنشورة في كافة الأقطار العربية عام ١٩٧٦ على ١٣٢٣، بلغت ٣٢٩١ بحثاً

(٤٥) نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية، ص ٥٩.

(٤٦) تصل نسبة الذكور إلى الذكور في جامعة الإمارات إلى ٣: ١.

(٤٧) القرآن الكريم، «سورة النساء»، الآية ٣٢.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ٣١.

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة العلق»، الآية ٥.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة العلق»، الآية ١.

(٥١) المصدر نفسه، «سورة القلم»، الآية ١.

(٥٢) انظر التفاصيل في: أحمد شكاره، «الحواريين الشمال والجنوب»، في: توفيق حصو [وآخرون]، قضايا ومشكلات دولية معاصرة (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٢٩٤ - ٣٣٩.

في إسرائيل. مؤدى ذلك، أن الإنتاج العلمي العربي مجتمعاً لم يتجاوز ٤٠ بالمئة من الإنتاج العلمي في الكيان الصهيوني^(٥٣). إضافة إلى ذلك فإن ٥ بالمئة فقط من الإنتاج العلمي العربي ينشر باللغة العربية^(٥٤).

فما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور العلمي في الوطن العربي؟ الأسباب، بطبيعة الحال، كثيرة ويمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

١ - تدني الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مقارنةً بالنفقات الحكومية الأخرى. ففي الوقت الذي يشكل فيه نصيب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول المتقدمة ٦ - ٨ بالمئة من موازنتها، لا يتجاوز نصيب الدول العربية ٢ بالمئة^(٥٥). وبينما تنفق الدول المتقدمة ما بين ٢ - ٤ بالمئة من إجمالي إنتاجها القومي على عمليات التقدم العلمي والتقني وتوظيف البحث العلمي من أجل التنمية، فإن إنفاق الدول النامية على نفس الغرض لم يزد على ٣ بالمئة لينخفض عند الحديث عن الدول العربية ليصل إلى نحو ٢، ٠ بالمئة^(٥٦). وإن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي لا يتجاوز ٢ دولار سنوياً مقارنة بـ ٣٠ - ١٠٠ دولار في الدول المتقدمة^(٥٧).

٢ - هجرة العلماء، أو ما يعرف بـ «نزيف الأدمغة»:

لسنا بصدد تحليل أسباب ظاهرة هجرة علماء العالم الثالث أو العالم الإسلامي أو الوطن العربي إلى دول الشمال، فهي مسألة معقدة وتعود إلى جملة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بالإغراءات والفرص المتاحة ونوعية الحياة، وبعضها داخلي يتصل بالظروف الشاقة لدول الجنوب، وخاصة الظروف السياسية وضيق الفرص، وبعضها ذاتي خاص بالعالم نفسه ومدى ارتباطه بأمته أو استعداداته للانفصال عنها^(٥٨).

ويظل من الضروري توضيح الآثار السلبية لظاهرة «نزيف الأدمغة» على مدى التقدم العلمي في الدول الإسلامية، إذ تعد هجرة الأدمغة العربية واحدة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية، فقد بلغت الخسائر العربية نتيجة لهجرة الأدمغة العربية خلال عقد السبعينيات نحو ١١ مليار دولار^(٥٩). وتقدر حصة العالم العربي من هجرة الكفاءات بين الدول النامية بنحو ٣١ بالمئة^(٦٠)، وتصل نسبة الأطباء

(٥٣) نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية، ص ٢٦.

(٥٤) جورج مصري، «مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي: الحالة الجامعية»، مستقبل العالم الإسلامي، العددان ١٢ - ١٣ (خريف ١٩٩٤)، ص ١١٩.

(٥٥) الوعي الإسلامي (الكويت)، العدد ٤٩٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٥٦) الحياة، ٢٠٠٥/٤/٦.

(٥٧) عبد اللطيف زرنه جي في: المهندس العربي، العدد ١٢٣ (١٩٩٦).

(٥٨) البرلمان العربي، العدد ٨٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) إيلاف (مجلة إلكترونية)، ٢٠٠٦/٢/١٨.

والمهندسين العرب إلى إجمالي الأطباء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة حوالي ٥٠ بالمئة و٢٣ بالمئة على التوالي، ناهيك عن العلماء من العالم الإسلامي، إذ يهاجر ٥٠ بالمئة من الأطباء و٢٣ بالمئة من المهندسين و١٥ بالمئة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية إلى الغرب. وقد درست دراسة أعدتها جامعة الدول العربية عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالية المهاجرة بما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً^(٦١)، تحتضن الولايات المتحدة نحو ٢٠٠ ألف منهم، وهم يشكلون ما نسبته ٦ بالمئة من علماء الولايات المتحدة^(٦٢)، ويتوزع الآخرون على أوروبا وكندا وأستراليا. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الأطباء العرب في بريطانيا يشكلون ٣٤ بالمئة من مجموع الأطباء العاملين فيها^(٦٣). وتشير الدراسات إلى أن ٥٤ بالمئة من الطلاب العرب المبعوثين للدراسة لا يعودون إلى بلدانهم بعد الانتهاء منها^(٦٤). وفي هذا الصدد يرى سان سيمون بأنه لو قُدِّرَ للوطن أن يخسر خمسين من كبار الأثرياء والتجار وخمسين آخرين من كبار الموظفين من المستوى العالمي لما تسبب ذلك في خسارة كبيرة للوطن، في حين أنه لو خسر خمسين من ألع العلماء فيه، وخمسين من كبار المبدعين وعظماء الفنانين، لشعر الوطن بأن جزءاً مهماً من كيانه قد قُفِدَ^(٦٥).

وترتب على ظاهرة الهجرة تركُّز الإنتاج العلمي للعلماء العرب خارج الوطن العربي، إذ تبلغ نسبة الأبحاث العربية التي أنجزت خارج الوطن العربي ٦٠ بالمئة من إجمالي البحوث العربية، ويعود ذلك إلى حقيقة أن من بين كل خمسة باحثين عرب يوجد ثلاثة منهم خارج الوطن العربي^(٦٦) وتقدر المصادر كلفة هجرة العلماء العرب الاقتصادية والاجتماعية نحو ٢٠٠ مليار دولار سنوياً^(٦٧).

٣ - التبعية الثقافية للخارج في الوقت الذي انحسر فيه الاستعمار التقليدي:

بدأ يطفو على السطح نوع آخر من الاستعمار لا يقل حدة وشراسة عن الاستعمار التقليدي، ويمكن أن نحصره في التبعية الثقافية.

تكمّن مخاطر التبعية الثقافية في أنها تسيطر على العقل وتحدّد نمط وطرق التفكير، كما أنها تدمر الثقافة الوطنية وما يرتبط بها من قيم وحضارة، وتخلق ثقافة فرعية تكون مصدر التنشئة السياسية لأولئك الذين أريد لهم أن يكونوا «الصفوة» المحتملة، ومعظمهم ممن يدخلون المعترك السياسي. وتتولد التبعية الثقافية نتيجة انبهار الوطنيين بثقافة الأغراب، وعلى رأسها الثقافة الغربية، وما يترتب على ذلك من استهانة أو ربما تحقير

(٦١) إيلاف (مجلة إلكترونية)، ١٨/٢/٢٠٠٦.

(٦٢) زرنه جي في: المهندس العربي.

(٦٣) الكفاح العربي (٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

(٦٤) البرلمان العربي، العدد ٨٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٦٥) نقلاً عن: نظمي، قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية، ص ١٩٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ - ٧٠.

(٦٧) الوعي الإسلامي، العدد ٤٩٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

لثقافة الوطنية، ما أثار أزمات عديدة على رأسها أزمة الهوية والانتماء^(٦٨). وللتبعية الثقافية مظاهر شتى: كانتشار المدارس الأجنبية في الدول الإسلامية، وكثرة فروع الجامعات الغربية فيها، والسيطرة على وسائل الإعلام، كما أسلفنا في ما سمي بالتبعية الإعلامية، إذ لا يتعدى دور دول العالم الثالث دور المستقبل للمادة الإعلامية، وكذلك الأخذ بمناهج التدريس الغربية أو الشرقية، وتقليد المؤسسات العربية — وعلى رأسها الجامعات — للأسس والقواعد الإدارية والأكاديمية المعمول بها في دول الشمال، وأتباع الأساليب المستخدمة نفسها في التقييم والامتحانات وربما مسابقات الدراسة، رغم اختلاف بيئة المجتمع العربي عن مجتمعات الدول المتقدمة. وقد تتفاقم أزمة التبعية الثقافية وتخلق آثاراً سلبية، مثل الاغتراب الذي يؤدي بدوره إلى هجرة العلماء، كما سبق وذكرنا.

(د) التخلف السياسي

ليس من اليسير تقديم تعريف دقيق للتخلف السياسي في الوطن العربي، وإن كان من الممكن تحديد بعض المظاهر التي تعكس مضمونه. نقطة البدء في تحليل كافة المفكرين تكمن في التمييز بين الدول المتقدمة سياسياً وتلك التي قد يطلق عليها من الناحية الاقتصادية الدول النامية أو الآخذة في النمو. وفي هذا الإطار بنى بارسونز منظومة خصائص مكونة للتمييز وتشتمل على العمومية للوظائف والقانون والإنجاز والتخصص والمصلحة العامة والحياد العاطفي. ويقصد بالعمومية أن معايير التجنيد السياسي وإصدار القوانين هي معايير عامة تصدر لجماعة بعينها، ولا يختص بها أفراد دون آخرين، كما أن خاصية الإنجاز تعني أنها مجتمعات تعتمد على الأداء والكفاءة في التقييم ولا تولي القربة دوراً هاماً في عمليات الاختيار السياسي، وهي مجتمعات متقدمة علمياً لأنها تحترم التخصص ولا تقوم على أساس السطحية. كما أنها تتسم بالتوجه الجماعي لإعلاء شأن المصلحة العامة مع عدم إغفال المصالح الخاصة، ثم هي مجتمعات تستند إلى العقل والرشاد، ولا تعطي للعاطفية دوراً حاسماً في حياتها وأفعالها السياسية. ولقد حاول بعض المفكرين وصف معنى التخلف السياسي دون تحديد مؤشرات أو فئات ما، فالمجتمع يكون «أكثر أو أقل عصرية بالنظر إلى استخدام أعضائه عناصر جديدة للقوة واستخدامهم أدوات متطورة لمضاعفة نتائج جهودهم»، وأن المجتمع الحديث (أي المتقدم سياسياً) ينتج من عملية تكيف للمؤسسات تمت تاريخياً، مع الوظائف سريعة التغيير والتي تعكس زيادة لم يسبق لها مثيل في معارف الإنسان والتي تسمح له بالتحكم في البيئة^(٦٩).

فالمجتمعات المتقدمة سياسياً تشتمل على خصائص عديدة، منها: تنوع الهياكل

(٦٨) انظر التفاصيل في: علي الحوات، «التغريب الثقافي»، الوحدة، العدد ٣٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٢٧ — ١٤٧، وانظر التحليل الدقيق لجلال أمين، في كتابه: جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٦٩) انظر الفصل الثاني في: المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا.

السياسية، أي المؤسساتية، والديمقراطية، وترشيد تولي السلطة السياسية والقدرة المتتابعة على تحقيق أهداف عديدة.

ويمكن أن يعرّف التخلّف السياسي على أنه «ضعف قدرات النظام السياسي عن تعبئة أفراد ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا، هذا فضلاً عن العجز في بناء نسق جديد للقيم السياسية التي تدفع بمكوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءة والانخراط في سلوك مشارك»^(٧٠).

مؤدّي ما سبق، أن التخلّف السياسي ينصرف إلى عدم توافر القدرات الأولية لدى النظام السياسي من اتصال وهيئات وسيطة ومنظمات غير رسمية، هذا فضلاً عن الموارد الاقتصادية اللازمة لاكمال تلك القدرات. إن هذا النقص في القدرات يحدّ من إمكانية والرغبة في بناء الأفراد أو المؤسسات أو تعبئة ما هو موجود منها في سبيل تحقيق الأهداف السياسية العليا. كما تتضمن حالة التخلّف السياسي عدم وضوح الأهداف السياسية العليا للجماعة السياسية سواء في المدى القصير أم في المستقبل البعيد، وهكذا يتسم المجتمع المتخلّف سياسياً بعدم القدرة على إمكانية استشراف آفاق المستقبل لأنه لم يتمكن بعد من تحديد نطاق ومجال حركته السياسية في الحاضر. يضاف إلى ما سبق سيادة نسق من القيم غير مساعد على تحقيق التعبئة المرغوبة أو الضرورية، ذلك إن نوع ومضمون القيم السياسية من شأنه أن يؤثر في اتجاهات الأفراد والمؤسسات ومن ثم في نمط السلوك وأشكال التفاعلات المترتبة عليها، فقيم التواكلية تخلق اتجاهات سلبية تقود إلى العزلة ومن ثم عدم الاكتراث واللامبالاة. هكذا لا يقتصر التخلّف السياسي على مكون واحد فقط من مكونات النظم السياسية، ولكن يمتد لكي يمس كلاً من: الإنسان، والمؤسسات، والقيم، والسلوك. ويمكن أن نوجز أهم خصائص التخلّف السياسي في العالم العربي على النحو التالي:

١ — التجزئة والانقسام الداخلي، وفي كثير من الأحيان يسبق الولاء للأسرة أو القبيلة أو الإقليم الولاء للدولة.

٢ — تتصف الصفوة السياسية بدرجة عالية من الانغلاق والجمود والتوالد الذاتي، على الرغم مما قد يتميز به المجتمع من قابلية عالية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والوسطى، بمعنى أن دائرة الاختيار والتجنيد السياسي ضيقة للغاية بل ومغلقة.

٣ — ضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فاعليتها، واعتماد معظم هذه الأقطار إما على التعيين كأسلوب للاختيار، أو على الاستفتاءات التي لا تعدو أن تكون إجراء شكلياً لتحديد اختيارات المواطنين.

٤ — غلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي، المتمثل في تعدد الانقلابات العسكرية أو

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٩.

حالات العنف التي بدأت تشهدها الدول العربية نتيجة لعدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى الحياة السياسية، كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، خصوصاً الذين يسعون لأن يكون لهم دور مؤثر في الحياة الدستورية.

٥ - زيادة الدور الذي تلعبه أدوات الضبط الاجتماعي أو القمع السياسي، كالمؤسسة العسكرية وأجهزة الضبط والبوليس والاستخبارات، على حساب المؤسسات المدنية من فنية وبيروقراطية. وأصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم الأقطار العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية، فهم يتعرضون - وبخاصة الإسلاميون - منهم للملاحقة القانونية والاعتقالات^(٧١) والإبعاد عن العمل^(٧٢) والإحالة للتقاعد المبكر^(٧٣) بل والقتل أحياناً^(٧٤).

٦ - ونتيجة لما سبق، وارتباطاً به، يمكن للمراقب والمتابع للتطورات السياسية في العالم العربي أن يخلص إلى أن الانطلاق إلى آفاق التقدم يتطلب أولاً علاج مظاهر التخلف السياسي قبل غيرها، إذ لا يمكن علاج مظاهر التخلف المختلفة إلا إذا اتخذت خطوات جادة في سبيل الإصلاح السياسي أولاً وقبل كل شيء، لأن الواقع السياسي يمثل العمود الفقري للمجتمع.

وخلاصة القول: لم تترك رياح التغيير التي اجتاحت العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أي أثر إيجابي يذكر في الوطن العربي، فعوضاً عن الديمقراطية والانفتاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان استغلت الحكومات العربية الحملة الأمريكية على ما يُعرف بـ «الإرهاب» للتخلص من معارضيها تحت مظلة الشرعية الدولية.

رابعاً: تداعيات العولمة والنظام الدولي «الجديد»

يُعرّف النظام الدولي على أنه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية، والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً. ولقد مر النظام الدولي المعاصر منذ بدايته مع توقيع اتفاقية وستفاليا في عام ١٦٤٨ بمراحل عدة انتقل فيها النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية إلى ثنائي قوي، حتى أصبح مرة أخرى أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج

(٧١) الأمثلة في هذا الشأن كثيرة ويمكن الإشارة هنا إلى اعتقال السلطات المصرية والمغربية والتونسية للعشرات من الإسلاميين، كما اعتقلت سورية والبحرين عدداً من الإصلاحيين. انظر: الجزيرة نت، ٢٥/١٢/٢٠٠٧.

(٧٢) تظاهر عدد من المعلمين المبعدين في الإمارات أمام مبنى وزارة التربية، انظر: Gulf News (Dubai), 20/ 11/2007.

(٧٣) الخليج، ١٣/١١/٢٠٠٧.

(٧٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ص ٣٦.

حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، إذ ساعدت التغيرات الدولية في انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بأقل كلفة^(٧٥).

كانت لتداعيات تلك التحولات الدولية آثار سلبية كبيرة وجذرية على شكل وطبيعة وسمات وخصائص النظام الدولي بصفة عامة، والنظم الإقليمية بصفة خاصة، وعلى رأسها النظام الإقليمي العربي الذي برزت دعوات متكررة لاستبداله بالنظام الشرق أوسطي^(٧٦) أو الشرق الأوسط الكبير^(٧٧)، فمن ناحية نتج منها هيمنة أمريكية على الشؤون الدولية أفقدت الدول الصغيرة هامش المناورة، كما عززت آليات وهياكل العولمة التي اجتاحت السياسة الدولية، وعززت الهيمنة الأمريكية من خلال الترويج لها في الجوانب الاقتصادية والثقافية والإعلامية^(٧٨). وأصبحت الأمركة كلمة مرادفة للعولمة، لا يمكن الفصل بينهما أو فهم أيهما دون الأخرى، فمثلاً «تعميم التعليم الجامعي الأمريكي ونقل مفرداته وقناعاته ومناهجه وفكره يتضمن ليس عولمة، بل أمركة التعليم الجامعي على الصعيد العالمي»^(٧٩).

وعلى الرغم من أن النظام الدولي أصبح في شكله العام يتسم بكونه أكثر ديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان وأكثر اندماجاً، فإن نصيب الإنسان العربي من ذلك لم يرق إلى الحد الأدنى. وفي الوقت الذي ساهم العرب بصورة فاعلة في تحقيق تلك التحولات الدولية، بدءاً من التحول المصري في عهد السادات إلى المعسكر الغربي، مروراً بتقاطع المصالح بين العرب وأمريكا في مواجهة الغزو السوفيياتي لأفغانستان ودخول بعض الدول العربية لا بل بعض الجماعات السلفية الإسلامية (بن لادن) في تحالف مع الولايات المتحدة في مواجهة السوفييات، كما ساهم عدد من الدول العربية في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من خلال تقديم الدعم الاقتصادي واللوجستي للولايات المتحدة، كربط عملاتها الوطنية بالدولار، وتوجيه الاستثمار إلى الغرب، ومنح تسهيلات عسكرية وفي بعض الأحيان قواعد للولايات المتحدة الأمريكية، وذهبت السعودية أبعد من ذلك، إذ ضخّت أموال طائلة في محاولة لاحتواء المد السوفيياتي في المنطقة لا بل والعالم بأسره، إذ لم تقتصر معاداة السعودية للشيوعية على القطيعة مع الاتحاد السوفيياتي ومحاربة الحركات الشيوعية في دول الجوار (اليمن الجنوبي وعمان والصومال)، بل ذهبت إلى تقديم السعودية، بناء على طلب الولايات المتحدة، دعماً مالياً لثوار الكونترا لمواجهة الحكومة السندناسية الاشتراكية في

(٧٥) حسن حمدان العلكيم، «العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد»، المجلة العربية للدراسات الدولية (صيف - خريف ١٩٩٣)، ص ٥ - ٢٦.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد (عمان: دار الجليل، ١٩٩٤).

(٧٧) يشمل الوطن العربي بأسره وبلدان العالم الإسلامي إذ يمتد من حدود العالم الإسلامي مع الصين وحتى المغرب وموريتانيا. ووفقاً لمشروع أبحاث السياسة الخارجية يشمل العالم العربي والكيان الصهيوني وآسيا الوسطى والقوقاز.

(٧٨) الفعلي في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ص ١٩٤.

(٧٩) عبد الله، «الإصلاح الجامعي في الإمارات».

نيكاراغوا^(٨٠). ولم تتردد الغالبية العظمى من الدول العربية (بما فيها سورية) في التحالف مع الولايات المتحدة في حربها على العراق، كما شاركت الدول العربية في مؤتمر أنابوليس لإضفاء الغطاء العربي على المبادرة الأمريكية على الرغم من عدم التوافق بين المبادرة العربية والمبادرة الأمريكية.

ويمكن إيجاز أهم الآثار بالنسبة إلى الوطن العربي في النقاط التالية :

١ - أصبح العرب أكثر الأطراف الخارجية تأثراً بالتحويلات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٥، على أثر الإصلاحات التي تبناها غورباتشيف المتمثلة في البريسترويكا والغلاسنوست والتفكير الجديد في العلاقات الخارجية. فقد أوضح غورباتشيف خلال لقائه مع جيمي كارتر في تموز/يوليو ١٩٨٧، أن الاتحاد السوفياتي عدل في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط وأصبح يقر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وأن الاتحاد السوفياتي لن يعمل على زعزعة تلك المصالح، وبدوره يتطلع إلى مواقف مماثلة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعكس في ظاهرها حالة الانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين، فإنها تعكس في ثناياها تخلي الاتحاد السوفياتي عن سياسته الداعمة للعرب في صراعهم ضد إسرائيل من ناحية واستعداداً لتغيير السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل من ناحية أخرى. وقد خلصت السياسة السوفياتية الجديدة إلى إفساح المجال أمام هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة، كان أبرزها في عام ٢٠٠٢، عندما هاجر نحو ٢ مليون نسمة من دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين المحتلة، الأمر الذي كان له عظيم الأثر في قلب العامل الديموغرافي، بعد أن كان من المتوقع أن يصبح العرب داخل فلسطين في عام ٢٠٢٥ حوالى ثلثي السكان. وعلى الرغم من التراجع في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة عام ٢٠٠٧، حيث وصلت إلى الحد الأدنى منذ عشرين عاماً (١٩٧٠ مهاجراً جاؤوا من أقطار مختلفة) شكّل القادمون من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الأغلبية، إذ بلغ عددهم ٦٤٤٥ مهاجراً، وتوزع البقية على إثيوبيا (٣٦٠٧) والولايات المتحدة (٢٩٥٧) وفرنسا (٢٦٥٤) مهاجراً^(٨١)، فإن الهجرة السوفياتية اليهودية أدت إلى تعطيل دور العامل الديموغرافي في الصراع لفترة أطول، فمن ناحية زادت من عدد اليهود في فلسطين وعملت على زيادة التنافس على سوق العمل في داخل فلسطين، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للعرب وتشجيع هجرتهم إلى خارج الأراضي المحتلة من ناحية ثانية. كما ساعدت الهجرة السوفياتية على تعزيز العامل العسكري من حيث قدرة الحكومة الصهيونية على زيادة عدد المجندين والاحتياط في آن واحد، وقد وصف إسحاق شامير هذه الهجرة بأنها «معجزة جاءت لتنفذ إسرائيل».

وقد كان للولايات المتحدة دور بارز في الضغط على حكومة غورباتشيف لتغيير قوانين

(٨٠) حسن حمدان العلكيم، «بيئة صنع القرار الخارجي السعودي»، المجلة العربية للعلوم السياسية،

العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

(٨١) الجزيرة نت، ٢٥/١٢/٢٠٠٧.

الهجرة في الاتحاد السوفياتي. وأعرب الرئيس بوش في خطاب له في جامعة A&M بولاية تكساس في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩، عن استعداد بلاده منح الاتحاد السوفياتي أفضلية الدولة بالرعاية تجارياً (The most favoured nation trade status)، شريطة أن تغير موسكو من قوانين الهجرة لديها بما ينسجم مع الأعراف الدولية. وعلى الرغم من عدم حصول الاتحاد السوفياتي على هذه الوضعية، فإن الرئيس بوش في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩١، جمّد القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفياتي المعروفة بـ (Jackson Vanik Trade) لعام آخر، نتيجة لتحرير الأخيرة لسياسات الهجرة لديها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقة بين العرب وإسرائيل هي علاقة صفيرية (zero sum game)، فأية مكاسب إسرائيلية هي خسارة للعرب، وإن تنامي العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية يمثل انحساراً في العلاقات بين العرب وهذه الأطراف. ونتيجة لتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل فقد قام السوفيات بخفض حجم أسطولهم العسكري ونشاطاتهم العسكرية في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الفلسطينية. ونتج كذلك من التحول في السياسة السوفياتية تجاه المنطقة تخلي السوفيات عن حلفائهم، الذي تمثل أثناء أزمة الخليج في عدم التزام السوفيات باتفاقية عام ١٩٧٥ مع العراق، والسماح للولايات المتحدة بتمرير العديد من القرارات في مجلس الأمن الدولي ضد العراق، بما فيها القرار ٦٧٨ الذي أجاز استخدام «كافة الوسائل» لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. كما أدى تخلي السوفيات عن اليمن الجنوبي إلى قبول الأخير مكرهاً بالوحدة مع اليمن الشمالي.

وتبدلت السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط من استراتيجية عسكرية تقوم على مبدأ توازن القوة بين العرب وإسرائيل والتزام السوفيات بتزويد حلفائهم العرب بالأسلحة والعتاد العسكري المطلوب، إلى سياسة التعايش السلمي ومبدأ توازن المصالح بين الجانبين. وعليه فرض الاتحاد السوفياتي قيوداً جديدة على صادرات الأسلحة إلى الدول العربية، وعلى رأسها سورية، التي كان يشكل الاتحاد السوفياتي المصدر الرئيسي ل وارداتها من السلاح. ففي عام ١٩٨٧ خلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو طالب السوفيات سورية بدفع ٥٠ بالمئة من القيمة الإجمالية لقيمة الأسلحة المطلوبة قبل شحنها وتقسيط المبلغ المتبقي على عشر سنوات بفائدة ٢ بالمئة. ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغيير سياساتها ومواقفها تجاه إسرائيل ليتم قبولها كطرف في أية تسوية سلمية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه التحولات تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وانحسار الدور السوفياتي. وجاء الانهيار الأخير للاتحاد السوفياتي ليلقي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وأدى إلى تغيرات بعيدة المدى، إذ أضحى العرب، كما يرى شمعون بيريز، دون مصدر للسلاح، وانخفض مصدرهم في الدعم السياسي، و«ولّى عهد الاتحاد السوفياتي العدائي الذي يدعم العرب ضد إسرائيل، وحلت مكانه روسيا الديمقراطية التي تدعم العملية السلمية».

٢ — بروز نظام دولي جديد يتسم بأحادية (Polarization)، هذا النظام أفقد الدول العربية هامش المناورة الذي ساد العالم خلال فترة الحرب الباردة، وأصبحت الولايات

المتحدة، الحليف الرئيسي لإسرائيل، الدولة المهيمنة على طبيعة التفاعلات في النظام الدولي، وبذلك أصبحت الخصم والحكم في آن واحد بالنسبة إلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، قد حذر في خطاب له خلال اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي عقد في عمان، من الهيمنة الأمريكية على الخليج ومن تعاظم الهجرة السوفياتية اليهودية إلى فلسطين، ودعا إلى سحب الدول العربية لأرصدها من الغرب وإعادة استثمارها في الاتحاد السوفياتي لإعادة التوازن في النظام الدولي للمحافظة على هامش المناورة بهدف تحقيق المصالح القومية للعرب.

سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم مصالحها في العالم بصفة عامة وتحقيق أهدافها في الوطن العربي بصفة خاصة، المتمثلة في ضمان أمن إسرائيل وضمان حرية وصول إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة ومحاربة الأصولية الإسلامية. ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الولايات المتحدة العديد من السياسات، مثل استعراض القوة من خلال وجود أساطيلها العسكرية في المحيط الهندي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية، مثل قاعدة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي وفي عدد من الدول العربية والمجاورة الحليفة، والاستخدام الفعلي للقوة، كما حدث في أزمة الخليج الثانية، إضافة إلى المعونات المادية والعسكرية والاتفاقيات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة وإحكام تبعية هذه البلدان من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية، والترويج لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومن بعده مشروع الشرق الأوسط الموسع الذي جاء ليؤسس لمشروع إمبراطوري أمريكي شكل احتلال العراق البداية الحقيقية لتأسيسه.

ويكمن الهدف من توسيع الإطار التقليدي لإقليم الشرق الأوسط ليمتد إلى وسط آسيا في حرص واشنطن على فرض سيطرتها الكاملة على أهم منابع النفط في العالم، لكونها تستورد في عام ٢٠١٠ نحو ٧٠ بالمئة من احتياجاتها النفطية^(٨٢).

وعلى الرغم من تعدد السياسات، فإن الحكومة الأمريكية تدرك أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم اضطراباً ما لم يتحقق السلام بين العرب وإسرائيل، وعليه فقد سعت إدارة الرئيس بوش إلى انتهاز فرصة ضعف العرب وانقسامهم نتيجة لأزمة الخليج الثانية، وإلى استثمار نفوذها الجديد، ليس في المنطقة فحسب ولكن أيضاً على الساحة الدولية، لتدعيم مصالحها القومية دون الحاجة إلى الاستمرار في تحمل أعباء مالية وعسكرية نتيجة لالتزاماتها المستمرة تجاه أمن إسرائيل، رغبة منها في معالجة أوضاعها الداخلية — الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، إضافة إلى رغبتها في تبرئة نفسها من المقولة السائدة بازدواجية المواقف (Dual Policy)، وقبلت بمبدأ الأرض مقابل السلام. وتوجت مبادرة بوش للسلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

(٨٢) الغفلي في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ص ٧٣.

برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ومن ثم رعاية الولايات المتحدة لمؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، ساهم انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي ووقوعها تحت هيمنة الفكر اليميني المحافظ بقيادة الثلاثي (جورج بوش الابن - ديك تشيني - رامسفيلد) إلى انشغالها بقضايا فرعية، مثل ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، وتركت الساحة السياسية لدول مثل روسيا والصين لإعادة ترتيب أوراق بيتها الداخلي، من خلال بناء الاقتصاد والقوة العسكرية والمنافسة على النفط العالمي، عصب الحياة الاقتصادية، إذ أصبحت أفريقيا مسرحاً للتنافس الصيني الأمريكي بعد أن نجحت الصين في فتح آفاق اقتصادية جديدة لها من خلال الامتيازات التي حصل عليها عدد من الشركات الصينية للتنقيب عن النفط، وفي حجم الاستثمارات الصينية في القارة السوداء، وفي ميزان تجارتها الخارجية. كما يتضح كذلك في تعزيز قدراتهما العسكرية الذي تمثل مؤخراً في التهديد الروسي بالرد على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا والتشيك^(٨٣)، إضافة إلى موقف الصين وروسيا من البرنامج النووي الإيراني والاستثمارات الروسية فيه، ليساهم كل ذلك في حتمية التراجع الأمريكي وتعزيز احتمالات تحوّل النظام الدولي إلى التعددية القطبية خلال العقد القادم^(٨٤).

٣ - كان لأزمة الخليج إفرازات عديدة ساعدت على نجاح مبادرة الرئيس بوش، لعل أهمها تحالف العديد من الدول العربية مع الولايات المتحدة، والتحول في مواقف هذه الدول من إسرائيل. وقد ساعد على ذلك موقف منظمة التحرير المؤيد للعراق، والإخلال بتوازن القوى في المنطقة نتيجة انحسار النفوذ السوفياتي، وتعاظم النفوذ الأمريكي، وفقدان العرب لهامش المناورة، ورجاحة كفة ميزان القوة لصالح إسرائيل بعد تدمير القوة العراقية، وتحييد الدول العربية المحتمل معارضتها للسلام، بالحصار الدولي على العراق وافتعال الولايات المتحدة أزمات دولية لكل من ليبيا والسودان، كما قضت أزمة الخليج الثانية على الرمق الأخير للقومية العربية، وعززت النزعة القطرية والإقليمية على مستوى العالم العربي، وأصبح العرب أكثر استعداداً لقبول أية مبادرة سلمية من أي وقت مضى، كما أن حكومات عربية عدة أصبحت لا تتحرج في تجاوز الخطوط الحمر التي كانت سائدة، بل تتسابق للاتصال بإسرائيل، فقد جرفت حرب الخليج تقسيماً عالمياً آخر أدى إلى توقف الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان المصدر الأقوى لوحدة العرب، عن ممارسة هذا الدور طالما أن الوحدة العربية مهدت السبيل لانقسامات خطيرة.

وبهذا دخلت الأطراف العربية قاعة المفاوضات وهي في حالة عجز كامل عن تجاوز صدمتين تاريخيتين كبيرتين هما: انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية.

(٨٣) الجزيرة نت، ٢٥/١٢/٢٠٠٧.

(٨٤) منير شفيق، ندوة تلفزيونية على قناة الحوار، ١٦/٦/٢٠٠٧.

وقد أرجع غسان سلامة اللجوء إلى المفاوضات السلمية للأسباب التالية:

— نجاح أمريكي لعقدين من الزمن في تثبيت معادلة انعدام القدرة لدى العرب وانعدام الرغبة لدى إسرائيل.

— انتصار مذهب لأمريكا في حرب باردة، ساهمت الساحة الشرق أوسطية في التسريع في حسمها لصالح الغرب.

— استعداد واضح للتدخل الأمريكي المباشر في المنطقة.

خامساً: التحدي الصهيوني

إن السلام بمعناه اللغوي هو اللاحرب، أي عكس القتال، أما المعنى الأدق للسلام فهو: استقرار القوى داخل إطار شرعي يسوده حسن المعاملة والقانون، ويصبح النظام شرعياً إذا كانت قواعد السلوك التي تنظمه محترمة من كل القوى. وبالنسبة إلى الصراع العربي — الإسرائيلي، فإن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق بتسويات تتجاهل جذور وأسباب الصراع^(٨٥)، فأى تسوية سياسية تفرض بالقوة دون حل المشاكل الجوهرية هي بمثابة «وقفة» على طريق الصراع، أما التسوية السياسية فهي توفيق بين أهداف أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزان القوى لحظة التوفيق، أي أن الاتفاق في هذه الحالة يعبر عن القوة الحقيقية للموقعين عليه، ولكنه لا يعبر عن المصالح الضرورية لهم، وهذا ما يميزها من عملية السلام.

شكّلت التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية التي شهدتها العالم في آب/أغسطس ١٩٩٠، نقطة تحول في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تعد اتفاقيات السلام والمفاوضات الجارية بين الأطراف العربية وإسرائيل، التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نتاجاً طبيعياً للهزة العاتية التي اجتاحت المنطقة خلال حرب الخليج الثانية. كما عكست بجلء المتغيرات الهامة التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، التي كان أبرزها انهيار القطب الشرقي وتفكك الإمبراطورية السوفياتية. هذا مع وجود عوامل أخرى أدت بالعرب وإسرائيل للجوء إلى المفاوضات بدلاً من المواجهة العسكرية، ومنها: تنامي الصحوة الإسلامية، المتمثلة في مواقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، التي بدأت تشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة من ناحية، وتهديداً مباشراً لشرعية النظم السياسية العربية من ناحية أخرى. وتضيف الأوضاع الأمريكية الداخلية عاملاً آخر، إذ لم يعد باستطاعة الولايات المتحدة الاستمرار في المحافظة على أمن إسرائيل لعقود أخرى طويلة، لهذا رغبت في إبعاد إسرائيل عن التهديدات العربية وتأمين

(٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، «السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية»، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٢٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٧٣ — ١٠٦.

استقرارها عن طريق تطبيع علاقاتها مع العرب، فيتحقق بذلك — من وجهة نظرها — الأمن الإسرائيلي.

وكان من أهم أهداف الاجتماع الأمريكي الإسرائيلي المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ هندسة خريطة الشرق الأوسط سياسياً، من خلال إعادة توجيه مسار العلاقات العربية، باتجاه ربطها بإسرائيل والولايات المتحدة ضمن إطار العلاقات الثنائية، وعلى حساب العلاقات العربية — العربية والاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون الاقتصادي والأمني^(٨٦).

كان لانهيار العراق (إثر أزمة الخليج) أثر بالغ في إيجاد خلل في توازن القوى بين العرب وإسرائيل، إذ ضعفت قوة العرب العسكرية في الوقت الذي حافظت فيه إسرائيل على قوتها، وأيضاً لإحساس منظمة التحرير الفلسطينية بعدم جدية العرب في المطالبة بالأراضي المحتلة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة المنظمة بالنظم العربية وشجع قيادتها على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل آملين في الحصول على بعض المكاسب قبل فوات الأوان. وقد ساعد على نجاح المفاوضات انقسام الدول العربية بين حلفاء للولايات المتحدة وأخرى غير قادرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، بيد أن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير والأردن ما كان ليتم لولا التحولات الدولية والتغيرات الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، فإن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل والدول العربية لا يعني الانتقال من الثقافة الصراعية إلى ثقافة السلام، وعليه فإن التطبيع في العلاقات بين الجانبين يعدُّ أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن تحقيقه مستحيلاً. فمن ناحية يرى مناحيم بيغن في كتابه: **الثورة قصة الأرجون** أنه «لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل ولا في أرض إسرائيل، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا وتحرير أرضه كلها من نير العرب، وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى ولو وقّع العرب معنا معاهدة صلح».

ومن ناحية ثانية، تعكس تجربة السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ذلك، إذ على الرغم من مرور نحو ثلاثة عقود من الزمن على اتفاقية كامب ديفيد، لم يتمكن الطرفان من تحقيق ذلك الهدف. وتشير التقارير الصادرة من الأردن وفلسطين إلى أن التيارات المعارضة للسلام، وبخاصة الإسلاميين، يعملون على إفشال السلام بين بلدانهم وإسرائيل ويرفضون فكرة التطبيع^(٨٧). ويمكن الإشارة هنا إلى معارضة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للتفاوض المباشر مع إسرائيل حتى أثناء توليها رئاسة الحكومة في السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرارها في العمل العسكري من خلال شن هجمات متكررة على أهداف

(٨٦) الغفلي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي**، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ص ٧٤.

(٨٧) يمكن الإشارة هنا إلى اللجنة الشعبية العربية لمقاومة التطبيع والتي تضم نخبة من المثقفين من مختلف البلدان العربية، ووجود لجان قطرية للهدف ذاته.

إسرائيلية قادت ليس إلى خسارتها لعدد من قادتها، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين والرتنيسي فحسب، بل إلى مواجهة مع حركة فتح المتمسكة باتفاق أوسلو، ومن ثم خروجها على سلطة الرئيس محمود عباس ومعارضتها للمبادرة العربية التي اعتبرتها أسوأ من أوسلو^(٨٨)، ومن ثم رفضها لمقررات مؤتمر أنابوليس على الرغم من المشاركة العربية فيه، والتي ينظر إليها البعض على أنها جاءت لتكرس عزلة حماس إقليمياً ودولياً^(٨٩)، التي اتضحت في الدعم المادي الذي حصل عليه محمود عباس من مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلى صعيد آخر وفي نفس السياق، أفتى عدد من رجال الدين والعلماء والفقهاء وأساتذة الشريعة الإسلامية في الأردن في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، بتحريم بيع أي أرض أو عقار يملكه المسلمون والعرب في بلاد الشام لليهود شرعاً وأصلاً.

وفي قراءة واقعية لمسار الصراع العربي الصهيوني فإنه يتوقع أن يشتد عود التيارات المعارضة للصالح مع إسرائيل، الأمر الذي ينبئ بتعزيز دور التيار الأصولي وقيام ائتلاف مع بقايا القوميين العرب (Residual Pan Arab Nationalists) مما سيفرض واقعاً جديداً على الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى تقديم هذه الدول لمعونات مالية سرية إلى جبهات الرافض، ويعزز كذلك من احتمال حدوث تباعد بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب على المدى المتوسط من ناحية، وإلى تغيرات سياسية على صعيد بعض أقطار المنطقة، بما فيها إسرائيل وبعض الأطراف العربية، من ناحية ثانية. وترى بعض المصادر احتمال حدوث سيناريو آخر يعقّد الأمور إلى حد بعيد، من خلال بروز ممارسات معينة تؤدي إلى تبلور قوى سياسية فلسطينية قوية معارضة للاتفاق أو للطريقة التي سيتم فيها تنفيذ الاتفاق، وقد تسبب هذه في عدم استقرار فلسطيني داخلي أو حرب أهلية^(٩٠)، وقد يحدث الشيء نفسه من قبل الأصولية الإسرائيلية، وقد تنجح قوى اليمين الإسرائيلي في إقناع الناخب الإسرائيلي بأن حكومته قد قدمت تنازلات كبرى تخل بالمصالح العليا لإسرائيل في تطبيق الاتفاق، وبخاصة إذا حدث تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى التحالف بين الحركات الأرثوذكسية الإسرائيلية، بما فيها أغادوت إسرائيل، ضد اتفاقية السلام، ويتضح ذلك في تصويتها الحاسم ضد الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية وامتناع أعضاء حركة شاس عن التصويت في الكنيسة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي الأغلبية البسيطة التي تمت بها موافقة الكنيسة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على توسيع نطاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، بـ ٦١ صوتاً مقابل ٥٩، وبعد مناقشة عاصفة استمرت ١٥ ساعة عارض خلالها بعض أعضاء حزب العمل الاتفاق. ويشكل مقتل إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على يد أحد المتطرفين

(٨٨) الجزيرة نت، ٢٧/١١/٢٠٠٧.

New York Times, 27/11/2007.

(٨٩)

(٩٠) يمكن الإشارة هنا إلى التطورات السياسية التي شهدتها غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ من مواجهات مسلحة بين حركتي حماس وفتح.

اليهود، مثلاً واضحاً على الانقسام الداخلي حول عملية السلام في الشرق الأوسط، كما يتضح هذا الانقسام أيضاً في ما شهدته كل من الضفة وغزة من ناحية والكيان الصهيوني من ناحية أخرى من مظاهرات حاشدة ضد مؤتمر أنابوليس. وقد انعكس ذلك بجلاء على نتائج مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي لم يتمخض عنه اتفاق سلام، على الرغم من الأهمية التي علقتها عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية. وكان أبرز ما صدر عنه الاتفاق على استمرار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي بدأت بالفعل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، للتوصل إلى الوضع الدائم دون تدخل أطراف أخرى. ولكن الوثيقة لم تذكر القضايا الجوهرية، مع التركيز على خارطة الطريق، إذ استُبعدت المطالب الفلسطينية: القدس والمستوطنات والللاجئون والدولة، واستُبعد مطلب إسرائيل في أن تكون وطناً قومياً لليهود^(٩١).

إن ما ستمخض عنه اتفاقيات التسوية بين إسرائيل والأطراف العربية هو سلام هش قابل للانهييار (Fragile Peace) في أي وقت. وفي حين يمكن «تطويق» الصراع بين العرب وإسرائيل فقط، «فإنه سيظل مستمراً»، إذ لا يزال هناك العديد من القضايا التي لم تحسم بعد ويمكن أن تعرقل مسيرة السلام، تتمثل في: امتلاك إسرائيل للسلح النووي^(٩٢)، وقضايا المياه واللاجئين والمستوطنات والقدس. فيوماً بعد يوم تتعاظم أهمية المياه في الصراع العربي الصهيوني، لكون كلاً من الطرفين أصبح، منذ عام ٢٠٠٠، يعاني عجزاً مائياً يقدر في الجانب الإسرائيلي بـ ٨٠٠ مليون م^٣، والعربي بـ ٣٠ مليار م^٣، وسيصل في عام ٢٠٣٠ إلى ٢٥٠٠ مليون م^٣ بالنسبة إلى إسرائيل و٢٦٠ مليار م^٣ بالنسبة إلى الوطن العربي^(٩٣).

ومن ناحية أخرى تشكّل مسألة القدس عائقاً آخر في طريق التوصل إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل، وتكمن أهمية القدس في كونها «قيمة» وليست مصلحة قابلة للتفاوض، نتيجة لمكانتها الدينية لدى كلا الجانبين، وعدم استعداد أي من الجانبين للتفريط فيها أو التفاوض على مستقبلها، الأمر الذي سيشكل معوقاً آخر أمام الانتقال من حالة الثقافة الصراعية إلى ثقافة السلام. كما أن استمرارية امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، التي أقرّ بها ولأول مرة رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت في مقابلة تلفزيونية مع التلفزيون الألماني عام ٢٠٠٧، يعكس حالة انعدام التكافؤ في مفاوضات السلام، التي لن يتمخض عنها سوى تسوية مؤقتة ترجّح كفة إسرائيل في المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن التناقض في وجهات النظر العربية والإسرائيلية حول «يهودية إسرائيل» التي أيدها الرئيس الأمريكي جورج بوش في مؤتمر أنابوليس^(٩٤) تثير العديد من التساؤلات

(٩١) الجزيرة نت، ٢٧/١١/٢٠٠٧.

(٩٢) David Stout, «Israel's Nuclear Arsenal Vexed Nixon», *New York Times*, 29/11/2007.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، «أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة»،

مجلة العلوم الاجتماعية (خريف ١٩٩٥)، ص ٧ - ٣١.

(٩٤) الجزيرة نت، ٢٧/١١/٢٠٠٧.

حول مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومستقبل نحو ٥, ١ مليون فلسطيني من «عرب إسرائيل». ويتفق معظم المراقبين على أن قضية اللاجئين تمثل أكثر قضايا المفاوضات تعقيداً، سواء كانت الثنائية أم متعددة الأطراف. وإذا كانت قضية المستوطنات مثار جدل وخلافات بين الجانبين طوال سنوات الصراع الماضية، فقد أصبحت اليوم المعوِّق الرئيسي أمام المحاولات السلمية^(٩٥)، إذ كانت العقدة الرئيسية في المفاوضات الإسرائيلية مع الأطراف العربية (منظمة التحرير الفلسطينية - الأردن - سورية) وتستمر في إعاقة التوصل إلى سلام حقيقي دائم بين الجانبين^(٩٦). وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت رفض في ختام أول اجتماع بين عباس وأولمرت منذ مؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة، تجميد الأنشطة الاستيطانية الذي طالب به الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماعهما في القدس^(٩٧).

خاتمة

مرَّ معنا في ما سبق عرض لأهم التحديات التي تواجه العرب في القرن الواحد والعشرين، يؤكد حقائق عدة يمكن إيجازها في ما يلي:

١ - صحة الفرضية التي قام عليها البحث من خلال تشخيص ومناقشة وتحليل الواقع العربي الراهن في ضوء ما شهده النظام الدولي من تحولات جذرية ساهم العرب بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيلها دون أن يكون لهم حضور فاعل في نتائجها.

٢ - إن رياح التغيير التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لم يكن للوطن العربي نصيب فيها، لأن الكلفة المباشرة التي تترتب عليها كانت عالية جداً تمثلت في زيادة القبضة الحديدية للنظم السياسية القائمة، وكرست تبعية الوطن العربي للولايات المتحدة، وأخلت بميزان القوة في المنطقة، وزادت من حدة الانقسامات العربية، وأضعفت النظام الإقليمي العربي، وأدخلت المنطقة العربية في حقبة الاستعمار المباشر من جديد، كما يتضح في الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣ - يشكل الواقع السياسي العربي التحدي الأكبر أمام دعاة الإصلاح والتغيير، إذ إن الواقع العربي المأزوم نتيجة طبيعية للواقع المتخلف للنظم السياسية العربية، الذي يتضح في تخلف مؤسساتها وممارساتها السياسية وتخلف دساتيرها وأطرها القانونية، وفي غياب معيار الكفاءة والشفافية. فقد أدخلت الأمة العربية بأيدي أنظمتها في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه دون حدوث تغير جذري على صعيد شكل وطبيعة النظم العربية.

(٩٥) الجزيرة نت، ٢٥/١٢/٢٠٠٧.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: العلكيم، «السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية».

(٩٧) الجزيرة نت، ٢٨/١٢/٢٠٠٧.

٤ - يواجه العرب تحدياً حضارياً ليس لهم خيار فيه ولم يكونوا طرفاً فاعلاً في ولادته. يعيش العرب اليوم، في عصر العولة، أزمة هوية وحالة من الاغتراب الثقافي غير قادرين على التفاعل مع مستجدات العصر، ناهيك عن المساهمة الفاعلة في صياغة المستقبل.

٥ - لا تزال الدول العربية كما يتضح من قراءة وتحليل مؤشرات ومعايير التنمية المتعارف عليها متخلفة، وعليه يمكن القول إن العقود الزمنية التي مضت من عمر الدول العربية كانت في مجملها عجافاً، فهي دول تعاني من اقتصادات ضعيفة وواقع اجتماعي وفكري وثقافي وسياسي متخلف، كما أنها أخفقت في تحقيق المعادلة القائمة بين مفهوم الأمن والتنمية.

٦ - إن استشراف مستقبل الوطن العربي من خلال ما جاء في الدراسة يشير إلى مزيد من التشرذم والانقسامات والتبعية للخارج من ناحية، وإلى تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وإلى ضياع للحقوق العربية في فلسطين والعراق والسودان، وربما في مناطق أخرى تبدو اليوم آمنة، خاصة في الدول التي يعيش فيها مواطنوها أقلية في بلدانهم. كما إن تقسيم الدول العربية إلى دويلات وكنتونات سياسية سيناريو آخر في ظل سياسة العولة التي تقودها الولايات المتحدة. إن هذا السيناريو سيبقى يؤرق دعاة القومية العربية والإسلاميين على حد سواء. وإن الانتقال إلى سيناريو أكثر تفاقماً يتطلب إحداث نقلة نوعية على صعيد أنظمة الحكم لتصبح نظاماً ديمقراطية تدين في تبعيتها للشعب، تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية وسيادة القانون. وإذا ما تحقق هذا الشرط ستكون هناك قراءة أخرى تعتمد على معطيات تختلف كلية في مضمونها عن المعطيات القائمة في الوقت الحاضر. وإلى أن يتم ذلك سيبقى الإنسان العربي مأزوماً في شخصيته وفي فكره، لأنه باختصار نتاج لواقعه المأزوم ■